الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٧٧

الخميس، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر طومسون ..... (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ثامورا ريباس (السلفادور).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البندان ١٩ و ٧٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

المحيطات وقانون البحار

(أ) **المحيطات وقانون البحار**

مشروع المقرر (A/71/L.62)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية أولا في مشروع المقرر A/71/L.62، المعنون ”اعتماد المنظمات الحكومية الدولية ومشاركتها في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وفي اجتماعه التحضيري“.هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/71/L.62؟

اعتمد مشروع المقرر A/71/L.62 (المقرر ٥٥٢/٧١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تختتم الجمعية العامة المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال والبند الفرعي (أ) من البند ٧٣ من جدول الأعمال.

البنود ٢٩ و ٦١ و ١١٠

تقرير لجنة بناء السلام (A/71/768)

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/71/792)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني الآن أن أدلي ببيان، باللغة الإنكليزية، باسم رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد بيتر طومسون، الذي لم يتمكن من حضور جلسة اليوم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

بسبب التزامات تتعلق باجتماع الربيع الذي يعقده البنك الدولي في واشنطن العاصمة.

”في نيسان/أبريل، قبل عام تقريبا، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارين رائدين متطابقين بشأن استعراض هيكل بناء السلام (القراران ٧٠/٢٦٢ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، على التوالي). ويمثل القراران المعنيان بالحفاظ على السلام بيانا شاملا عن دور الأمم المتحدة في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، وربط جهودنا بشأن السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. ويدعوان إلى حل الصوامع والنهوض بنهج متكامل على نحو قوي، ووضع الحفاظ على السلام في صميم أعمال الأمم المتحدة.ويبرز الدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة والشباب في بناء السلام والحفاظ عليه في جميع ثنايا القرارين.ويؤكد الحفاظ على السلام الرؤية ’الشاملة والبعيدة المدة والمتمحورة حول الناس‘ لخطة التنمية المستدامة التحويلية لعام ٢٠٣٠، وقد برزت الصلات بين أهداف الحفاظ على السلام وأهداف التنمية المستدامة في كلا القرارين، اللذين يعترفا بأن ’التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا‘.

”وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، عقدت حوارا رفيع المستوى بشأن بناء السلام المستدام للجميع.وركز ذلك الاجتماع على التآزر بين التنمية المستدامة والحفاظ على السلام، وعلى المواضيع الفرعية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والشباب، والموارد الطبيعية، والمؤسسات الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة.وأكدت الدول الأعضاء بشدة وعلى نطاق واسع على العلاقة التعاضدية المتبادلة بين الاثنين، مشيرة إلى أن أفضل وسيلة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام هو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وأنه، بطبيعة الحال، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في غياب الظروف اللازمة لتحقيق السلام المستدام.

”كما يقر القراران المعتمدان بشأن الحفاظ على السلام بأهمية لجنة بناء السلام في العمل بمثابة جسر بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة وبوصفها منبرا للجمع بين كافة الجهات الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها.فاللجنة مخولة لأن تكون أكثر فعالية ومرونة وابتكارا.ونرحب اليوم بتقريرها السنوي (A/71/768).وقد اتخذت اللجنة خطوات هامة في تنفيذ القرارات المعنية بالحفاظ على السلام.وأرحب بتحسين أساليب عمل لجنة بناء السلام، التي شجعها هذان القراران، اللذان انبثق من خلالهما منبرا أكثر مرونة، متاحا لجميع البلدان التي تسعى إلى استمرار الاهتمام والدعم الدوليين لجهود الحفاظ على السلام.كما أرحب بالجهود الجارية التي تبذلها اللجنة لتعزيز تفاعلها مع الأجهزة الرئيسية، بما في ذلك من خلال تعزيز دورها الاستشاري تجاه الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن. وكان هذا هدفا رئيسيا للحدث الذي نُظم في كانون الثاني/يناير، الذي شاركني فيه الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مخاطبة الدول الأعضاء.

”كما رحبت هذا الصباح بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/71/792)، والتزام الصندوق بتوفير دعم حفاز يتسم بالاستجابة السريعة والمرونة لدعم استدامة السلام.وفي عام ٢٠١٦، وافق صندوق بناء السلام التابع للأمين العام على تخصيص مبلغ ٧٠,٩ مليون دولار لسبعة عشر بلدا تقوم بإدماج

استراتيجيات الأمم المتحدة دعما للحفاظ على السلام. ويسرني أن ألاحظ أن الصندوق قد تجاوز التزام الأمم المتحدة الواسع النطاق بتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من الموارد لتمكين المرأة، لتصل إلى ٢٠ في المائة من مجموع الاستثمارات في هذا المجال.وفي ظل تلك الإنجازات، ألاحظ أن القرارين المعنيين بالحفاظ على السلام يدعوان الأمين العام لتقديم خيارات لكفالة توفير قدر كاف ومستدام من التمويل لبناء السلام، في تقريره المقبل عن الحفاظ على السلام في عام ٢٠١٨.وسيجري النظر بمزيد من التفصيل في هذه المسألة خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة بينما نعمل معا لمعالجة الحاجة الملحة إلى الاستثمار في منع نشوب النزاعات وتهيئة الظروف اللازمة للحفاظ على السلام''.

(تكلم بالإسبانية)

أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا بصفته الرئيس السابق للجنة بناء السلام.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أكون هنا اليوم لعرض التقرير السنوي للجنة بناء السلام عن دورتها العاشرة (A/71/768).

وأود أن أهنئ رئيس اللجنة في دورتها الحادية عشرة، وسفير جمهورية كوريا، على الطريقة الماهرة التي واصل بها إدارة شؤون اللجنة، وجميع أعضاء لجنة بناء السلام على التزامهم المستمر بعمل اللجنة.

إن التقرير المعروض علينا يعكس السياسات والأنشطة القطرية التي أجرتها اللجنة في عام ٢٠١٦، وهو عام شهد اعتماد القرارين التَوْأَمين ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل بناء السلام. وبالإضافة إلى إعادة تأكيد الدور الحاسم للجنة بناء السلام، يطرح القراران مفهوم ''الحفاظ على السلام''، الذي يشدد، في جملة أمور، على ضرورة منع نشوب النزاعات وإعطاء الأولوية للسياسة والملكية الوطنية وشمول الجميع، ويؤكدان من جديد أهمية دور المرأة والشباب في جهود بناء السلام.

وقد كانت الدورة العاشرة للجنة سنة مثمرة جدا، لأنها استفادت من الزخم الذي ولده القراران التَوْأَمان لمواصلة تحسين جدوى اللجنة وفعاليتها ومرونتها. واليوم، أود أن أسلط الضوء على أربعة مجالات مشمولة في التقرير السنوي، تشدد على التقدم المحرز خلال الدورة العاشرة.

أولا، بشأن المرونة، عقدت اللجنة القطرية، بموافقة جميع البلدان المعنية، مجموعة من المناقشات الإقليمية والمواضيعية الخاصة ببلدان محددة بما يتجاوز الصيغ الست للتشكيلات القطرية المخصصة التي تعمل بشأنها حاليا لجنة بناء السلام. وواصلت اللجنة نظرها في فرص وتحديات بناء السلام في غرب أفريقيا، بما في ذلك زيارة الرئيس إلى المنطقة لاستكشاف الفرص والتحديات دون الإقليمية لبناء السلام في أعقاب تفشي وباء الإيبولا. وطوال تلك الفترة، وفرت اللجنة منبرا هاما لتحسين الاتساق فيما بين مختلف أصحاب المصلحة وفي نفس الوقت للتصدي للتحديات العابرة للحدود ودون الإقليمية. كما شارك رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك والمجالات المحتملة للتعاون المستقبلي، حسبما يقتضيه القراران التَوْأَمان.

وقد بدأت اللجنة عمل صندوق بناء السلام، الأمر الذي أتاح المجال لعقد اجتماع في تشرين الأول/أكتوبر مع كبار ممثلي الحكومة القيرغيزية لدراسة نتائج مشاركة صندوق بناء السلام في قيرغيزستان. وقد أتاح ذلك للبلد الفرصة لمناقشة التقدم المحرز في تحقيق المصالحة وبناء السلام، بفضل الدعم المقدم من صندوق بناء السلام. ومثل هذه الأنشطة تمثل

سبل هامة لمواصلة تعزيز الاستراتيجيات بين لجنة بناء السلام والصندوق.

ثانيا، وفيما يتعلق بتعميق الشراكات وزيادة الاتساق، ركزنا على أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باعتبارها شريكة أساسية في جهود بناء السلام. وقد أدى إشراك كبار ممثلي إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى زيادة إثراء مناقشاتنا. وهي خطوة جيدة إلى الأمام في الجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة حول مسائل بناء السلام.

وطوال الدورة العاشرة، أحرزت اللجنة أيضا تقدما هاما في بناء علاقات أقوى مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأحث اللجنة على الاستمرار في هذا الاتجاه، والبحث عن فرص أخرى لتعزيز تعاونها مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ثالثا، فيما يتعلق بتمويل بناء السلام، فإن الأمم المتحدة لديها أداة فريدة تحت تصرفها لدعم البلدان المتأثرة بالنزاع ومنع نشوب النزاعات العنيفة. وصندوق بناء السلام التابع للأمين العام مثال على هذه الأداة، ولكي يكون الصندوق فعالا حقا، يتعين عليه أن يعمل بتآزر مع لجنة بناء السلام وأن يعزز الكيانان عمل أحدهما الآخر. وفي هذا الصدد، أتيحت لنا خلال الدورة العاشرة عدة فرص للاستفادة من أوجه التآزر هذه. وليس الاجتماع الذي عقد بشأن تمويل بناء السلام في قيرغيزستان، والذي أشرت إليه آنفا، سوى أحد الأمثلة على الكيفية التي يمكن بها للجنة أن توجه الانتباه إلى عمل صندوق بناء السلام، وإنني أدعو البلدان الأخرى التي تتلقى أموالا من صندوق بناء السلام إلى استخدام لجنة بناء السلام كمنبر لعرض قصص نجاحها.

وأود أن أشدد على أهمية الاستثمار في بناء السلام والحفاظ على السلام. وقد نظمت كينيا، إلى جانب المكسيك وهولندا وجمهورية كوريا والصومال وسري لانكا والسويد والمملكة المتحدة، مؤتمرا لإعلان التبرعات لصندوق بناء السلام. وعلى الرغم من أن المبلغ الإجمالي للتعهدات لم يصل إلى الهدف المنشود البالغ ٣٠٠ مليون دولار، فقد حظي المؤتمر بقبول حسن. ويوجه المؤتمر رسالة سياسية هامة إلى الدول الأعضاء والأمم المتحدة مفادها أن عليها السعي إلى إيجاد حلول للتمويل الطويل الأجل لجهود بناء السلام. ويسعدني أن أنوه أنه تحت رئاسة جمهورية كوريا، تستمر اللجنة في هذا الجهد بجعل موضوع دورة هذا العام هو ”تمويل بناء السلام“

رابعا، بشأن أساليب العمل، حققت اللجنة نتائج هامة فيما يتعلق بصياغة الوثائق المرجعية ذات الصلة لتوجيه عملها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أصبحت لجنة بناء السلام أول هيئة حكومية دولية تعتمد استراتيجية جنسانية. وتعد هذه الاستراتيجية، وهي نتاج عملية بدأها سلفي، أداة هامة للمساعدة في توجيه أعمال اللجنة بشأن الجوانب الجنسانية لبناء السلام. وهي تعيد أيضا تأكيد الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في بناء السلام وفي الحفاظ على السلام. وفي محاولة لجعل اللجنة أكثر فعالية وأكثر كفاءة، فقد أجرت استعراضا لنظامها الداخلي وأساليب عملها خلال دورتها العاشرة. وهذا يتماشى مع متطلبات القرارين التوأم المذكورين آنفا.

وإلى جانب هذه النقاط الأربع، هناك الكثير مما قامت به اللجنة في عام ٢٠١٦ دعما لبناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك من خلال أنشطتها الخاصة ببلدان معينة، كما هو مبين في التقرير السنوي المعروض علينا. وتكمن قيمة لجنة بناء السلام في قدرتها على التعامل مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء من أجل تعزيز قيامها بدور جهة الوصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات التابعة للأمم المتحدة، وتقديم

المشورة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حسب الطلب. وأعتقد أنه يمكن للجنة أن تصبح فعالة حقا وذات أهمية في المساهمة ببناء السلام وفي العلاقة بين الحفاظ على السلام واستدامة التنمية، من خلال تعزيز الدور الذي تضطلع به اللجنة وتقديم المشورة.

ويحدد التقرير السنوي في جدول أعماله المستقبلي، الأولويات الهامة التي ستعالجها اللجنة في عام ٢٠١٧. وأنا على ثقة بأنه تحت القيادة القديرة لجمهورية كوريا، ستواصل لجنة بناء السلام التطور بطريقة إيجابية.

وأخيرا، أود أن أشكر الأمين العام المساعد فرناندیث – تارانكو وكامل فريقه في مكتب دعم بناء السلام على دعمهم لوفد بلدي وللجنة بناء السلام بأسرها خلال الدورة العاشرة، وعلى تفانيهم من أجل بناء السلام والحفاظ على السلام.

في الختام، أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي الوطنية ممثلا لكينيا. إنني أشيد بالأمين العام على إعطائه الأولوية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في أول خطاب له أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.7857) وأود أيضا أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لعقد اجتماع عام رفيع المستوى للجمعية يتسم بالأهمية وحسن التوقيت بعنوان ”بناء السلام المستدام للجميع: أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإدامة السلام.“ ونعتقد أن ذلك مؤشر على أن جدول أعمال لجنة بناء السلام متسق اتساقا كاملا مع الرؤية الحالية للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا بصفته رئيس لجنة بناء السلام.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة السفير كاماو، الممثل الدائم لكينيا، على قيادته والتزامه القويين اللذين أدار بهما أعمال لجنة بناء السلام بنجاح أثناء رئاسته لها في العام الماضي. لقد عمل بلا كلل من أجل إرساء الأسس لزيادة قوة اللجنة فيما قام في الوقت نفسه باختبار وقيادة عدد من الابتكارات. وأنا ممتن لأنه يمكنني الاعتماد على دعمه، وكذلك على دعم السفير غوميث كاماتشو، الممثل الدائم للمكسيك، بصفتهما نائبي رئيس لجنة بناء السلام لهذا العام.

تكتسي هذه المناقشة السنوية للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام أهمية بالغة لأننا سنحتفل قريبا بالذكرى السنوية الأولى لاتخاذ القرارين ٢٦٢/٧٠ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، في كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وأتفق مع ما قاله سلفي للتو من أن لجنة بناء السلام قد حققت إنجازات كبيرة منذ نيسان/أبريل الماضي. وفي الواقع، واصلت لجنة بناء السلام توجيه الانتباه إلى أهمية بناء السلام والحفاظ على السلام. وإذ أذكر بعض المبادرات فحسب، فقد شارك رئيس اللجنة في كانون الثاني/يناير في مناسبة رفيعة المستوى نظمها الرئيس طومسون بعنوان ”بناء السلام المستدام للجميع: أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإدامة السلام“.

وفي آذار/مارس، اجتمعت اللجنة استجابة لطلب من مجلس الأمن من أجل دعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبناء على طلب الحكومة الغامبية، عقدت اللجنة اجتماعا يوم أمس تحديداً لمناقشة أولويات بناء السلام في غامبيا، وذلك عقب زيارتي إلى ذلك البلد في آذار/مارس الماضي بصفتي رئيس لجنة بناء السلام، والتي شارك فيها الأمين العام المساعد فرناندیث – تارانكو، ممثلا لمكتب دعم بناء السلام، والسفير تانغارا، ممثل غامبيا.

إن القرارات المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام، التي تعترف بالدور الفريد للجنة بناء السلام في توجيه الاهتمام الدولي المطرد إلى بناء السلام والحفاظ عليه، قد وفرت فرصة حسنة التوقيت لإعادة تنشيط اللجنة وتحسين دورها الاستشاري لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي نهاية المطاف، تعزيز دعمها للبلدان التي تسعى جاهدة إلى بناء السلام والحفاظ عليه. وأعتزم جعل اللجنة أكثر استباقا في تعميم مراعاة جميع أهداف ومهام بناء السلام والحفاظ عليه في كل مراحل عمل اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

واستشرافا للمستقبل، هناك عدد من الأولويات بالنسبة للجنة خلال دورتها الحادية عشرة، والتي سأعددها بإيجاز. أولا وقبل كل شيء، يجب أن ننظر في إقامة شراكات. إن الشراكات والتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، أمر بالغ الأهمية. وينبغي للجنة أن تغتنم جميع الفرص المتاحة لتعزيز التعاون، ولا سيما مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي، ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي. وسنواصل النظر في فرص التعاون مع منظمات من مناطق أخرى، بما فيها أمريكا اللاتينية وآسيا. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل اللجنة تعزيز تعاونها مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وستكون الدورة السنوية للجنة بناء السلام، المقرر عقدها في ٢٢ حزيران/يونيه، فرصة ممتازة لاجتماع الطائفة الواسعة من الجهات الفاعلة ومناقشة السبل العملية التي يمكننا من خلالها العمل معا.

وفي إطار الأمم المتحدة، نحتاج إلى مواصلة استكشاف سبل تحسين نوعية المشورة التي نقدمها إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي الأشهر الأخيرة، طلب مجلس الأمن من لجنة بناء السلام تقديم المشورة بشأن عدد من المسائل الإقليمية والمسائل الخاصة ببلدان محددة، بما في ذلك منطقة الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا وغينيا – بيساو. وأعتقد أن هذه الطلبات تمثل فرصا جيدة لكي تثبت اللجنة أنها تستطيع تقديم مشورة حصيفة وشاملة بناء على طلب من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به. ويمثل التمويل أحد العناصر الرئيسية لبناء السلام، ويجب أن نكفل إمكانية التنبؤ به إذ نمضي قدما. ولهذا السبب، ستركز اللجنة خلال دورتها السنوية في حزيران/يونيه على هذا الموضوع الهام وستناقش سبل ضمان تمويل يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر من خلال تقوية الشراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية صندوق بناء السلام. إن أوجه التآزر بين اللجنة وصندوق بناء السلام تشهد تحسنا، وقد أعرب عدد من البلدان التي تتلقى أموالا من الصندوق عن اهتمامها بالحصول على خدمات لجنة بناء السلام بوصفها منبرا للتفاعل مع المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

وبما أن الأعمال التحضيرية لتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام جارية، فإن لجنة بناء السلام ستكون على استعداد لتوفير منبر يمكن للأمانة العامة من خلاله التواصل مع الدول الأعضاء وتبادل الآراء بشأن مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بالتمويل.

ثالثا، يجب أن نركز على المسائل الجنسانية. وستواصل اللجنة الاستفادة من الإنجازات التي تحققت في العام المنقضي لتعزيز البعد الجنساني لبناء السلام مع التركيز على ضرورة زيادة مشاركة المرأة في بناء السلام والحفاظ عليه. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت اللجنة في عام ٢٠١٦ استراتيجية جنسانية، يجري الآن إدماجها في عمل لجنة بناء السلام، وعينت مؤخرا منسِّقين معنيين بالمسائل الجنسانية، وكذلك بالشباب والتمويل

وبناء المؤسسات والملكية الوطنية، لضمان أن تأخذ اللجنة هذه المواضيع بعين الاعتبار في جميع أنشطتها.

رابعا وأخيرا، في ما يتعلق بالشفافية والكفاءة، ستواصل اللجنة العمل لإيجاد أساليب عمل أكثر مرونة حتى تتمكن من الاستجابة بطريقة سريعة وفعالة للعدد المتزايد من طلبات المشورة والدعم.

في الختام، إننا نتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة وبناءة في المناقشة السنوية التي تعقدها الجمعية العامة اليوم، والتي توفر فرصة هامة لعموم أعضاء الأمم المتحدة للتأمل في جانب هام على نحو متزايد من جوانب الجهود المتجددة التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ عليه في جميع أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمراقبة الاتحاد الأوروبي.

السيدة أدامسون (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

وأشكركم، سيدي، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم التي تدور حول التقارير السنوية للجنة بناء السلام عن دورتها العاشرة (A/71/768) وعن صندوق بناء السلام (A/71/792). وهذه مناسبة ممتازة للنظر إلى الوراء وتقييم الإنجازات التي تحققت خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية. أود أن أشكر السفير كاماو على إحاطته الإعلامية.

لقد مثل عام ٢٠١٦ معلما هاما في وجود وعمل لجنة بناء السلام وهيكل السلام والأمن في الأمم المتحدة ككل. وقبل عام تقريبا، اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن على التوالي، القرارين المتطابقين ٢٦٢/٧٠ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل بناء السلام. وكانا أكثر القرارات شمولا بشأن بناء السلام التي اعتمدتها الأمم المتحدة حتى الآن. وهما يحددان بوضوح مفهوم الحفاظ على السلام، مقرين بأنه يشمل جميع مراحل دورة النزاع، وينبغي أن يتأتّى ذلك من خلال جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي ألا يُعتبر بناء السلام من الآن فصاعدا نشاطا بعد انتهاء النزاع، لأن تحدي الحفاظ على السلام يمتد عبر الدورة الكاملة لمشاركتنا.

واليوم، نحن نواجه تزايدا في عدد النزاعات العنيفة في العالم. ويمثل عدم الحفاظ السلام جزءا من السبب في أننا نواجه هذا التحدي. والواقع أن ٩٠ في المائة من النزاعات التي نشبت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وقعت في سياقات شهدت نزاعات من قبل. ونظرا للطابع المتكرر للنزاعات العنيفة، فإن الحفاظ على السلام يعادل منع نشوب النزاعات في العديد من الحالات. ولذلك نرحب بتشديد الأمين العام على منع نشوب النزاعات، وكذلك على الضرورة واضحة لنا جميعا بأن نبذل قصارى جهدنا، جماعيا، كي نقوم بمنع نشوبها بصورة صحيحة في نهاية المطاف – لأننا نعرف أننا كثيرا ما أخفقنا على العديد من الجبهات. وقد قال الأمين العام إن تريليونات الدولارات تنفق لتدمير المجتمعات والاقتصادات. إن المعاناة البشرية التي نشهدها حاليا هائلة، وهي بصراحة مخزية.

ولذلك لم تعد المسألة مسألة اتفاق على مبدأ أن الوقاية خير من العلاج وأن دعم جهود السلام تخفض التكاليف البشرية والمالية هائلة في الأجل الطويل. ونحن نعلم أن علينا أن نطور ثقافة سياسية للتصرف في أقرب وقت استجابة لخطر نشوب النزاع المصحوب بالعنف، وعلينا أن نعمل معا إذا أردنا أن نحظى بأية فرصة للنجاح.

وتشدد الاستراتيجية العالمية الجديدة للاتحاد الأوروبي على أهمية التصرف على الفور بشأن الوقاية، مع الاستجابة بمسؤولية وحزم للأزمات، والاستثمار في تحقيق الاستقرار وتجنب الانسحاب قبل الأوان. وهي تؤكد أيضا على أهمية اتباع نهج متكامل وشامل إزاء التراع، نهج يبدأ بتحليل مشترك؛ ويسخر جميع الأدوات المتاحة لنا من أجل معالجة التراعات؛ ويعالج مختلف المستويات المتداخلة للتراع؛ كما يشدد على التزام الاتحاد الأوروبي بالعمل من خلال النظام متعدد الأطراف، الذي توجد الأمم المتحدة في صميمه.

وتعد الاستراتيجية العالمية بأن ينخرط الاتحاد الأوروبي بطريقة عملية ومبدئية في الحفاظ على السلام، باتباع نهج متكامل. وبالاستفادة من نهجه الشامل والعمل بنفس الطريقة المترابطة المنصوص عليها أيضا في أهداف التنمية المستدامة، يقوم الاتحاد الأوروبي بتكثيف جهوده وقدراته بغية زيادة تعزيز طريقتنا في حشد المؤسسات والخبرات والأدوات وللعمل مع الدول الأعضاء في مجالات منع نشوب التراعات وحلها وتحقيق الاستقرار.

وقد أصبح الآن هناك إدراك راسخ بأن الأمن والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز أحدهما الآخر. وتتغلغل هذه الرابطة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبناء السلام والحفاظ عليه يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتنمية الشاملة للجميع والقدرة على الصمود وحقوق الإنسان. فالسياسات الهيكلية طويلة الأجل ليست ترفا في أوقات الأزمات العديدة. وتمثل المجتمعات المسالمة الشاملة للجميع حيث يوجد الحكم الرشيد وسيادة القانون واستقلال القضاء وقوة شرطة موثوقة وقطاع عام خال من الفساد، أفضل الضمانات للسلام والتنمية المستدامين، وتزويد الناس بالوسائل اللازمة لبدء حياة آمنة يحققون فيها تطلعاتهم في أوطانهم. والحفاظ على السلام يتطلب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها.

كما أننا بحاجة إلى وضع نهج أكثر إبداعا للعمل الدبلوماسي. ويشمل ذلك مواصلة تعزيز دور المرأة في جهود السلام. وفي الواقع لا بد أن تكون المرأة في طليعة مساعي إحلال والحفاظ عليه، من المستويات المحلية إلى المستويات الدولية، إذا أردنا أن نحظى بأية فرصة للنجاح. ونرحب في ذلك الصدد، باعتماد لجنة بناء السلام استراتيجية جنسانية خاصة بها للمساعدة في توجيه عملها بشأن المسائل الجنسانية لبناء السلام.

أنتقل الآن إلى التقريرين السنويين المعروضين علينا اليوم. إن كلا التقريرين وثيقتان شاملتان، تبيّنان مدى تعقيد التحديات التي يواجهها بناء السلام. ونحن نقدّر الجهود التي تبذلها اللجنة التنظيمية ومكتب دعم بناء السلام، بغية توفير تقييم عن عمل لجنة بناء السلام في سعيها إلى تنفيذ جدول أعمالها لعام ٢٠١٥. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتركيز اللجنة الأوسع نطاقا الذي يتجاوز البلدان المدرجة على جدول أعمالها، فضلا عن النهج الإقليمي. ونرحب أيضا بعمل لجنة بناء السلام في تنفيذ توصيات استعراض هيكل بناء السلام.

كما أن الاتحاد الأوروبي عضو كامل العضوية في جميع التشكيلات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام منذ إنشائها، وهو يحاول تقديم أفضل دعم ممكن لنجاحها. وهناك دور واضح للجنة بناء السلام عندما تعمل مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وتعمل لجنة بناء السلام بالفعل على إيجاد سبل التصدي بشكل أفضل للتحديات التي يحددها الممثلون الخاصون للأمين العام، والمنسقون المقيمون، والجهات الفاعلة الأخرى. ولدى القيام بذلك، يمكنها أن تساهم إسهاما كبيرا في رؤية وحدة العمل في الأمم المتحدة.

وبالانتقال إلى أداء التشكيلات القطرية المخصصة طوال السنة الماضية، فقد جرى إحراز تقدم جيد يمكن الإبلاغ بشأنه. ونشيد بجهود جميع رؤساء التشكيلات. ومع ذلك،

لا تزال هناك تحديات عديدة يتعين التصدي لها. وينطبق هذا بصفة خاصة على بوروندي، حيث تستمر الديناميات في تدهور سريع، وتوضح الحاجة إلى مزيد من التدابير الوقائية، وإلى الاهتمام والمشاركة السياسية لمنع تكرار النزاعات العنيفة. وغينيا – بيساو هي أيضا مثال على ذلك، مع استمرار الجمود السياسي الذي يزيد من خطر عدم الاستقرار والتدهور الاجتماعي والاقتصادي في ذلك البلد.

وقد حقق صندوق بناء السلام نتائج هامة ولا يزال يضطلع بدورٍ محفِّز هام. وهو لا يزال صندوقا استراتيجيا على نطاق صغير يتعين أن يتبعه التزامات طويلة الأجل من مصادر تمويل أخرى، قد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية ومتعددة الأطراف. وشارك الاتحاد الأوروبي، من جانبه، بالفعل في تمويل مشترك لمشاريع بناء السلام عن طريق أداتنا المساهمة في تحقيق الاستقرار والسلام، وهو منفتح على استكشاف المزيد من فرص التمويل المشترك. وفيما يتعلق بالحصول على تمويل يمكن التنبؤ به من أجل بناء السلام، فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمناقشة الخيارات المتعلقة بالتمويل في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة على أساس المقترحات التي سيقدمها الأمين العام.

وقبل الختام، أود أن أعرب عن امتناني لرئيس لجنة بناء السلام السابق، السفير كاماو، ممثل كينيا، الذي أود أن أشكره على التزامه والعمل الممتاز الذي قام به. ونحن نتطلع أيضا إلى مواصلة العمل يدا بيد مع الرئيس الحالي، السفير تشو تاي – يول، ممثل جمهورية كوريا وكامل أعضاء لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام بغية دفع الأمور إلى الأمام.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن الموضوع بالغ الأهمية المتعلق ببناء السلام والحفاظ عليه، فضلا عن تقريري لجنة بناء السلام (A/71/768) وصندوق بناء السلام (A/71/792).

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن صندوق بناء السلام، الذي تستفيد منه سري لانكا وهي شريك وثيق فيه. ومما يثلج الصدر أن نرى في التقرير أنه على الرغم من المخاوف بشأن مستويات التمويل، فقد سجل صندوق بناء السلام إنجازات ملحوظة خلال العام الماضي.

ونحن نرى أن مفهوم الحفاظ على السلام ينبغي أن يكون في صميم جهودنا في الأمم المتحدة من أجل منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام في العالم. وهو يشمل جميع أبعاد الوقاية والسلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وبناء السلام بصورة أكثر فعالية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وضمان عدم تكرارها.

إن أردنا تطبيق هذا المفهوم في جهودنا، يمكنه أن يساعد في إنقاذ الأرواح البشرية الغالية من أهوال النزاع والحرب في هذه الأوقات الصعبة. وباختصار، إن السلام المستدام يتعلق بشكل أساسي بمنع نشوب النزاعات.

لقد قال معالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش إن ”منع نشوب النزاعات ليس مجرد أولوية بل هو الأولوية عينها“. ونؤيد تماما هذا الرأي. وإذا كان منع نشوب النزاعات هو الأولوية بعينها، فمن الضروري أن نلتزم بالحفاظ على السلام بكل إخلاص. وفي هذا الصدد، نرحب بالحوار الرفيع المستوى بشأن بناء السلام المستدام للجميع، الذي عقده رئيس الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير. وقدم الحوار أفكاراً مفيدة في أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة والسلام المستدام. وكما أكد العديد من المتكلمين في تلك المناسبة، فإن الحفاظ على السلام ليس مفهوما غريبا مفروضا على الدول، ولكنه عملية شاملة تركز على الأشخاص توجه وطنيا وتتولى فيها الأطراف الوطنية زمام المبادرة. ونؤيد تماما هذا الرأي أيضا.

وبوصفنا بلدا خارجا من النزاع، فإن سري لانكا مهيأة تماما للتفكير مليا في المعاناة الهائلة الناجمة عن النزاع.

وهذا الوعي قد دفعنا للالتزام ببناء السلام بعد انتهاء الصراع والحفاظ على السلام بأقصى قدر من التفاني. وهذا هو في الواقع الأساس المنطقي لدعمنا الثابت للحفاظ على السلام والانضمام إلى فريق أصدقاء الحفاظ على السلام، وهو فريق من البلدان التي تلتزم بتعزيز تلك الخطة.

ونرى أن تنفيذ مفهوم الحفاظ على السلام في جميع أنحاء العالم يتطلب بذل جهود متضافرة ومنسقة من منظومة الأمم المتحدة بأسرها وجميع الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف الفاعلة. وباختصار، مهمة الحفاظ على السلام تستوجب مساعدة واهتماماً دوليين مستمرين. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ الجمعية أن سري لانكا قد قدمت مؤخرا مساهمة إلى المشروع المشترك بين مكتب دعم بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بهدف تحسين تعريف مفهوم الحفاظ على السلام فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة.

ونؤمن إيمانا قويا بأن التدابير المتخذة لمنع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها تتطلب نهجا متسقا ومتكاملا ومنسقا. ويجب أن يكون النهج معتمدا من منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى. وكما تم الشرح خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن استدامة السلام في كانون الثاني/يناير، فإن الحفاظ على السلام مرتبط أيضا بالتنمية. ويرتبط الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة ارتباطا لا ينفصم ويعزز بعضهما بعضا. لقد أدركنا هذا وجهود سري لانكا للمصالحة وبناء السلام في مرحلة بعد انتهاء النزاع متسقة مع مسارنا نحو تحقيق التنمية المستدامة.

إن حكومة سري لانكا ملتزمة التزاما قويا بالحفاظ على السلام. وما نبذله من جهود للمصالحة بعد انتهاء النزاع يهدف أساسا إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام المستدام. وما زلنا ملتزمين بمنع العودة مرة أخرى إلى النزاع وبناء السلام المستدام، بالرغم من بعض التحديات التي تنشأ في بيئة السياسة الديمقراطية. والتدابير التي حددناها لتحقيق المصالحة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع تتألف من البحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة والتعويضات وتدابير كفالة عدم العودة مرة أخرى إلى النزاع. وفي هذه العملية، نقوم بمعالجة تظلمات جميع الضحايا، التي تظل في صميم هذه الجهود.

وبعض المعالم الرئيسية في جهودنا لبناء السلام المستدام في سري لانكا تتألف من عملية شاملة لوضع دستور جديد يضمن حقوق جميع السريلانكيين، ووضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن إصدار تشريع لإنشاء مكتب دائم للمفقودين لتحقيق العدالة للمتضررين من النزاع. وتقرير فرقة العمل المعنية بالمشاورات التي سعت إلى آراء الجمهور بشأن آليات العدالة الانتقالية يجري حاليا دراسته لتحديد الآليات الملائمة للبحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة والتعويضات وعدم تكرار نشوب النزاعات. ودعمت هذه العملية الأموال المقدمة من صندوق بناء السلام.

ويعمل مكتب الوحدة والمصالحة الوطنية على وضع سياسة وطنية بشأن المصالحة. كما يعمل المكتب على إصلاح قطاع التعليم بغية غرس أهمية التعددية في أطفالنا، مما يسهم في المصالحة الوطنية. ويقوم المكتب أيضا بتوفير التدريب لقادة المجموعات المشتركة بين الأديان ورجال الدين في بناء السلام بغية استخدامها بوصفهم كآليات للإنذار المبكر لنزع فتيل النزاعات المحتملة. كما نتعاون في هذه الجهود على نحو وثيق مع مكتب دعم بناء السلام. ومن الضروري أن يتم تعزيز مكتب دعم بناء السلام لتنفيذ خطة للحفاظ على السلام. وأقدر أيضا المساعدة المقدمة من صندوق بناء السلام إلى مشاريع سري لانكا الأولية لحفظ السلام ولخطة أولويات بناء السلام.

ومنذ إعلان الأمين العام لأهلية سري لانكا لتلقي الأموال من صندوق بناء السلام في عام ٢٠١٥، وصل إجمالي الأموال

المقدمة لسري لانكا إلى ١٢،٣ مليون دولار. خصصت منها ٧ ملايين دولار لخطة أولويات بناء السلام.

ولقد حدد القرار ٢٦٢/٧٠ الذي اتخذ العام الماضي بشأن استعراض هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة بحق الحاجة الماسة إلى التمويل المستدام والكافي والذي يمكن التنبؤ به لجهود الأمم المتحدة لبناء السلام. وبوصفنا من المستفيدين من صندوق بناء السلام، نعمل على نحو وثيق مع مكتب دعم بناء السلام للتصدي لمسألة نقص الأموال بسبب انخفاض المساهمات. كما ذكر الرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير كاماو، شاركنا في استضافة مؤتمر المانحين مع عدة دول أخرى لإعادة تمويل الصندوق خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في العام الماضي.

ويعيد تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام التأكيد على أن برنامج الحفاظ على السلام يستوجب مضاعفة الجهود ليس من جانب الصندوق فحسب، لكفالة استخدام موارده على نحو يحقق أكبر أثر ممكن، بل أيضاً من جانب الدول الأعضاء كي تطابق بين دعمها السياسي الواضح للصندوق وبين توفير التمويل الكافي والمستدام. وفي هذا السياق، تؤيد سري لانكا تأييدا تاما خطة الحفاظ على السلام وستدعم جميع جهود الأمم المتحدة لتعزيزها.

السيد أبو العطا (مصر): تختلف مناقشة التقريرين السنويين للجنة بناء السلام (A/71/768) وصندوق بناء السلام (A/71/792) لهذا العام عن مثيلاتها خلال الأعوام السابقة. حيث دشن اعتماد القرارين المتطابقين ٢٦٢/٧٠ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بداية جديدة وتطورا غير مسبوق في اتجاه تعزيز وتنسيق الجهود الأممية لبناء السلام. وأسست المراجعة العشرية لهيكل بناء السلام لمقاربة شاملة لتلك الجهود بالتركيز على العوامل والسياسات والأنشطة التي تؤسس لاستدامة السلام كمفهوم وتطبيق. فقد جاءت تلك المقاربة الجديدة استجابة للتحديات الناشئة وغير التقليدية حيث فرضت طبيعة تلك التحديات تداخلا بين جهود تسوية النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام بعد النزاعات والتنمية المستدامة. بما يحقق التطبيق العملي لمفهوم استدامة السلام في الدول المعنية.

يود وفد مصر أن يؤكد على المحاور التالية.

أولا، هناك ضرورة حيوية لمواصلة المناقشات لبلورة فهم موحد لمفهوم ''استدامة السلام'' بين جميع الدول بالمنظمة، وإزالة أية شواغل لدى بعض الدول حيال نطاق تطبيق هذا المفهوم. ولذلك، فإننا نرى ضرورة أن تركز النقاشات على سبل تطبيقه عمليا طبقا لسياق كل نزاع والاحتياجات الوطنية لكل دولة، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد حل واحد ينطبق على جميع النزاعات.

ثانيا، ضرورة مواءمة الأدوات المتاحة للأمم المتحدة للاستجابة لحالات النزاع، مع مقاربة تعتمد على إيجاد حلول للنزاعات وعدم الاكتفاء بإدارتها. ومن هنا، يتعين علينا تطوير أسلوب صياغة وتنفيذ ومراجعة ولاية حفظ السلام وآليات الدبلوماسية الوقائية وجهود إعادة بناء المؤسسات والقدرات الوطنية الحيوية بحيث تستجيب تلك الأدوات لاحتياجات تحقيق استدامة السلام على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ثالثا، وارتباطا بذلك، هناك ضرورة حيوية لتطوير القدرات التحليلية للأمانة العامة، استجابة لمثل هذا التطور الحتمي في ثقافة الاستجابة لاحتياجات الدول التي تعاني من النزاعات أو الخارجة منها. ومن هنا، نرى أن أي نموذج لإصلاح هيكل الأمن والسلم وتطويره يجب أن يتضمن رؤية واضحة لكيفية تعزيز دور مكتب دعم بناء السلام. فمنظومة الأمم المتحدة بحاجة ماسة لقدرات للتحليل المشترك لطبيعة النزاعات وأبعادها باختلاف السياق المحيط بكل منها، وبالتالي طرح حلول مفصلة تتواءم مع كل سياق على حدة. ومن شأن تلك المقاربة التحليلية المرنة أن تصب في تعزيز

قدرة لجنة بناء السلام على القيام بالدور الاستشاري للجمعية العامة ولمجلس الأمن، وتحديد أفضل السبل والأدوات المتاحة للتعامل مع كل نزاع على حدة.

رابعا، ضرورة تعزيز المقاربة الإقليمية لجهود بناء السلام لضمان التعامل الشامل مع التحديات المتداخلة والعابرة للحدود التي تواجهها عدة أقاليم، ومن بينها إقليم الساحل في أفريقيا. ومن ثم، باتت جهود تطوير شراكات مؤثرة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية شرطا محوريا لتفعيل مفهوم المقاربة الإقليمية للتحديات العابرة للحدود. ومن ثم، يجب تقييم الشراكة القائمة مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وغيرهما لتطويرها والارتقاء بها مستقبلا.

خامسا، لقد مثل اعتماد لجنة بناء السلام الاستراتيجية الجنسانية تطورا هاما في تناول اللجنة للموضوعات القطاعية والمفاهيمية، وقد جاء التركيز على دور المرأة ليؤكد أهمية الشمولية لتحقيق استدامة السلام بمشاركة جميع فئات المجتمع وقطاعاته. ويرى وفد مصر أهمية تقييم تلك الاستراتيجية بعد عامين أو ثلاثة من تطبيقها في عدد من السياقات، وذلك لاستقاء الدروس المستفادة منها وتحسينها وتطويرها.

سادسا، يأتي توازي عملية بناء السلام واستدامته في الدول الخارجة من نزاعات مع انطلاقة جهود تنفيذ استحقاقات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بجميع أهدافها كوحدة واحدة، فلا يمكن الحديث عن إرساء قواعد الحكم الرشيد وسيادة القانون وتطبيق مبادئ الديمقراطية والعدالة في مجتمعات تعاني الفقر والمرض والجوع وتنقصها أسس الحياة الكريمة التي عددتها المرجعيات الدولية. ومن هنا، تكمن أهمية الدور الترابطي للجنة بناء السلام بين الأجهزة المختلفة للمنظمة في هذا الشأن.

سابعا وأخيرا، يمثل التمويل القابل للتنبؤ لجهود استدامة السلام تحديا رئيسيا. فيتعين إيجاد آليات تمويل تستند إلى شراكة موسعة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين، وتعتمد على قبول قدر من المخاطرة كضريبة للاستثمار في بناء السلام واستدامته. وهنا تبرز محورية دور صندوق بناء السلام وأهمية تشجيع الجهات المانحة على توفير التمويل الطويل المدى لتلك الجهود.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أرحب بعقد هذه الجلسة، التي ستتيح لنا فرصة مزدوجة لتقييم أنشطة هيكل بناء السلام خلال السنة السابقة من خلال نظرنا في التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/71/68)، والتطلع إلى السنة الحالية بتحديد الجوانب التي تتطلب تحسينا والثغرات التي يتعين سدها في إطار أعمالنا في اللجنة والتشكيلات القطرية.

وأود أن أهنئ كينيا على رئاستها الناجحة خلال السنة الماضية، التي نتج عنها تقييم أكثر من مرض، وأن أشيد إشادة خاصة بصديقي السفير كاماو، الذي تولى القيادة بطريقة أفضت إلى النجاح، والذي مثل القارة الأفريقية بجدارة.

وأود أن أؤكد لرئيس اللجنة، السفير تشو تاي – يول، سفير جمهورية كوريا، كامل دعم وفد بلدي وتعاونه لإنجاح ولايته.

لقد كان عام ٢٠١٦ عاما محوريا في تطور بناء السلام. وبفضل إسهامات الدول الأعضاء، ظهر مفهوم ورؤية ودينامية جديدة لتوطيد السلام، وهي مسؤولية أساسية تقع على عاتق الأمم المتحدة.والواقع أن ظهور مفهوم السلام الدائم، الذي أصبح موجودا في كل المناقشات والمداولات تقريبا داخل المنظمة، قد أسهم إلى حد كبير في إيجاد دينامية جديدة في عملها من حيث استمرار البحث عن توازن دائم بين الركائز الأساسية الثلاث: التنمية والأمن وحقوق الإنسان.

وباعتماد القرار ٢٦٢/٧٠، أعربت الدول الأعضاء عن تأييدها للفكرة الأساسية المتمثلة في اعتماد نهج شامل وكلي

لمنع نشوب النزاعات بغية كفالة تحقيق السلام الدائم؛ومعالجة عدم الاتساق في أنشطة بناء السلام التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛وضمان ألا تكون عمليات بناء السلام خطية وأن تراعي خصوصية كل بلد؛والمطالبة بتخصيص موارد مالية مستدامة وكافية ويمكن التنبؤ بها للتعامل مع الأسباب الجذرية للنزاعات؛وتعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية.

لقد أصبح واضحا للمجتمع الدولي، بعد عقود من الجهود والتضحيات من أجل إحلال السلام في كل أرجاء العالم، أن العقبة الكبرى أمام تحقيق السلام هي تحديدا عدم قدرته على تحمل التوتر وتكرار الأحداث المزعزعة للاستقرار.ويشير عمل اللجنة، على نحو ما تجسد بدقة في التقرير السنوي قيد النظر اليوم، إلى قدر المسؤولية التي تتحملها الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة في هذه الحالة من خلال شجب تقسيم مختلف الهيئات والمنظور الضيق الذي ينظر من خلاله إلى بناء السلام حتى الآن.

ويجسد التقرير السنوي بحق النطاق الكامل لأنشطة اللجنة، سواء بوصفها منبرا للدفاع عن قضايا البلدان الهشة وتعبئة الأموال اللازمة لتعافيها، أو كهيئة استشارية قادرة على تقديم المشورة والتوصيات القيمة إلى أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، ناهيك عن اعتماد استراتيجية جنسانية وممارسات جيدة فيما يتعلق بأساليب العمل.

وأود أن أنتقل الآن إلى الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتشكيلة القطرية المخصصة لها التابعة للجنة بناء السلام، التي أتشرف برئاستها.

بعد مضي أكثر من عام على انتخاب الرئيس فوستين أرشانج توادیرا بعد إجراء عملية انتخابية سلمية، وصفت باتسامها بالشفافية والشمول، أحرز تقدم كبير، رغم أن الحالة الأمنية لا تزال متقلبة.وعلى عكس ما شهدناه في الماضي، فإن عمل التشكيلة يستند الآن إلى وثيقة مرجعية، هي الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، التي أعدتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.

وأسهمت هذه الوثيقة الاستراتيجية، التي استند إليها مؤتمر بروكسل، في نجاح المؤتمر، الذي تم الإعلان خلاله عن تعهدات بأكثر من ٢,٢ بليون دولار من أصل المبلغ اللازم على مدى خمس سنوات وقدره ٣ بلايين دولار.

وتحاول التشكيلة أن ترصد عن كثب تنفيذ خطة الإنعاش من أجل تشجيع المانحين على تنفيذ التزاماتهم في أقرب وقت ممكن. كما شهد مؤتمر بروكسل توقيع وثيقة هامة أخرى، تتمثل في إطار المشاركة، الذي ينظم العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ستتابع التشكيلة عن كثب سير تنفيذ هذا الصك الهام الذين ينص على التزامات.

وحشدت التشكيلة خلال هذا العام دعمها للعملية الانتخابية وللترويج لخطة الإنعاش التي اعتمدها مؤتمر بروكسل. وعقدت التشكيلة مؤخرا، في ١٦ آذار/مارس، اجتماعا حضره رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فخامة السيد فوستن أرشانج توادیرا؛ والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد بارفي أونانغا – أنيانغا؛ والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد القاسم وين. ووافقنا خلال الاجتماع على برنامج عمل التشكيلة لتيسير تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وتوطيد السلام. وأتيحت لرئيس جمهورية أفريقيا الوسطى الفرصة لشكر أعضاء التشكيلة ولعرض أولويات حكومته في مجال بناء السلام، وفقا للخطة الوطنية للإنعاش. وقد شدد أيضا على أهمية عمليتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، واللتين من دونهما سيكون الفشل مآل جميع الجهود المبذولة. وسلط الرئيس الضوء بصفة خاصة على التحديات السياسية والمالية التي تهدد تنفيذ هاتين العمليتين.

وبمناسبة حضور رئيس الجمهورية في نيويورك، عقدت رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن مناقشة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/PV.7901) وفي تلك المناسبة، شددتُ على أهمية التعاون والتلاحم بين عمل مجلس الأمن واللجنة، وأكدت على الدور الذي يمكن أن تؤديه اللجنة في دعم عمل المجلس. وفي ذلك الصدد، نشيد بمصر على التزامها بصفتها جهة تنسيق، وكذلك بجميع أعضاء اللجنة، الذين هم أعضاء في المجلس، والذين يعملون من أجل تعزيز العلاقة بين اللجنة ومجلس الأمن. وأعتزم زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى قريبا، بدعوة من رئيس الجمهورية، والذي أشكره. ونحن نتشاور مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب دعم بناء السلام لكفالة توافق تواريخ تلك الزيارة مع الجدول الزمني لمجلس الأمن.

وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، فإننا نرحب بتسليط الضوء على ضرورة تعزيز أوجه التآزر بين الصندوق واللجنة في التقرير السنوي (A/71/792). وبالفعل، سيستفيد صندوق بناء السلام، الذي يقوم بعمل ممتاز في كثير من البلدان، من زيادة التواصل بشأن مشاريعه. ومن شأن زيادة التنسيق مع التشكيلات القطرية المُخصصة تعزيز اتساق جهود الصندوق.

ونرحب بأن أنشطة الصندوق في جمهورية أفريقيا الوسطى تتماشى بالفعل مع هذين الصكين اللذين ينصان على التزامات. وفي عام ٢٠١٦، وفرت مبادرة للحد من العنف المجتمعي، نفذتها المنظمة الدولية للهجرة تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة، وظائف مؤقتة لقرابة ٢ ٠٠٠ من مقاتلي ائتلاف سيليكا السابق ومن أفراد المجتمعات المحلية التي عادوا إليها. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق الدعم لعملية استعادة الأمن العام والخدمات الأساسية، بما في ذلك إصلاح المباني الإدارية وتجهيزها، في مقاطعتي أوبو وبيراو. وسيجري قريبا تنفيذ مجموعة مهمة من وسائل الدعم المقدمة من صندوق بناء السلام لمكافحة الإفلات من العقاب ولإصلاح القطاع الأمني وتعزيز الحوار السياسي، وذلك من أجل المساعدة على بدء تنفيذ الخطة الوطنية وإطار المشاركة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية الاتصالات، وأشير مع الأسف إلى عدم حصول لجنة بناء السلام وتشكيلاتها على الاهتمام الذي ينبغي أو يمكن أن تحظى به. فعلى سبيل المثال، خلال الاجتماع الأخير الذي عقدته التشكيلة في ١٦ آذار/مارس، وشارك فيه رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، نُشرت صورة وحيدة على حساب منظومة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة على موقع تويتر، تفيد بحضور الرئيس اجتماع اللجنة. ومن المهم إطلاع عامة الجمهور على أنشطة اللجنة وتشكيلاتها من أجل التعويض عن عدم بروز اللجنة على الساحة ولزيادة الاهتمام بأنشطتها وإنجازاتها العديدة.

ولا يمكنني اختتام ملاحظاتي دون تهنئة رئيس لجنة بناء السلام على تفانيه وجهوده، وكذلك رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة، على جهودهم ودعمهم. وأتقدم بخالص الشكر أيضا إلى البعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة؛ والسيد أونانغا – أنيانغا وفريقه؛ وإلى الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، صديقي أوسكار فرناندیث – تارانكو. وإلى جميع أعضاء فريق الدعم التابع للجنة بناء السلام، والذين يعملون، رغم محدودية الوسائل المتاحة لهم، بتفان في أداء مهامهم، وأنا أهنئهم على ذلك.

السيد سكينر – كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تشكر غواتيمالا الأمين العام أنطونيو غوتيريش والممثل الدائم لجمهورية كوريا، بصفته رئيس لجنة بناء السلام، على تقديم التقريرين المعروضين علينا. وأشكر كذلك رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة.

ويسر وفد بلدي أن يشير إلى أنه من خلال تقديم تقرير الأمين العام (A/71/792) وتقرير لجنة بناء السلام (A/71/768)،

يجري تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام. وقد اتفقت الجمعية العامة بتوافق الآراء، وأشدد على الحقيقة الإيجابية المتمثلة في أن ذلك تم بتوافق الآراء، على أنه ينبغي النظر إلى السلام المستدام باعتباره هدفا وعملية من أجل صياغة رؤية مشتركة للمجتمع، تكفل أخذ احتياجات جميع فئات السكان بعين الاعتبار. وهذه الرؤية شاملة وجامعة حيث أنها تغطي الأنشطة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتفاقمها واستمرارها وتكرارها.

وتعتقد غواتيمالا أن مفهوم السلام المستدام يفترض أنه لا توجد ضرورة لإجراء مفاوضات حكومية دولية كي نحدد بصورة جماعية ما إذا كان ينبغي تنفيذ بناء السلام قبل نشوب النزاع وليس أثناء أو بعد انتهاء النزاع فحسب، نظرا لأن الشيء الإيجابي والجديد بوضوح هو أننا يجب أن نركز على منع نشوب النزاع وليس التعامل مع نتائجه. ولذلك، فإننا نرحب بأي مبادرة ترمي إلى تعزيز لجنة بناء السلام ودورها كجهة للاتصال ولعقد الاجتماعات وشراكاتها مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، من أجل جعل لجنة بناء السلام أكثر مرونة وفعالية.

ويرحب وفد بلدي بأن اللجنة التنظيمية قد بدأت النظر في نظامها الداخلي المؤقت وأساليب عملها – بغية تحقيق المزيد من المرونة والفعالية في عملها. ونرحب بعقد اللجنة لمشاورات أفضت إلى صياغة وثيقة تتضمن تدابير قابلة للتطبيق، قائمة على الممارسات الجيدة. ومن ثم، فإننا نتطلع إلى التوصيات والتي ستتطلب مناقشة أكثر تفصيلا بين أعضاء لجنة بناء السلام.

ونظرا للصلات الوثيقة بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، ترحب غواتيمالا باستكشاف اللجنة لسبل تعزيز دورها الاستشاري وكجهة اتصال مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكن إلى جانب عقد مناقشات في مختلف محافل المنظمة، نعتقد أنه ينبغي تنفيذ مفهوم السلام المستدام وفقا لولاية كل من تلك المنتديات ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المشار إليها.

ونحن نسلم بأهمية مواصلة العمل بشأن العلاقة بين السلام والتنمية، حيث شددت منتديات عدة على الاستثمار في منع نشوب النزاعات الذي يتحقق ضمنا من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو أمر أساسي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والعكس صحيح، لأن خطة عام ٢٠٣٠ برمتها يمكن أن تسهم في الحفاظ على السلام قبل وأثناء وبعد نشوب النزاعات.

ونذكّر بأنه على الرغم من قلقنا جراء انخفاض مستوى التمويل، فإن صندوق بناء السلام قد حقق إنجازات ملحوظة في عام ٢٠١٦، بما فيها الهدف المحدد في خطة العمل ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني، وذلك بتخصيص ١٥ في المائة من الموارد لتمكين المرأة.

وفي هذا الصدد، فإن غواتيمالا هي أحد البلدان التي استفادت من هذا الصندوق خلال السنوات السابقة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وافق صندوق بناء السلام على مشروع يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب من خلال التركيز على قدرات مكتب المدعي العام في مجال التحقيق بشأن القضايا المتعلقة بالجماعات الخارجة على القانون والتنظيمات السرية، وبشأن قضايا الفساد وقتل الإناث. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على مرحلة ثانية من الاستثمارات بمبلغ إجمالي قدره ٩ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠١٦. وهي مرحلة تركز على العدالة الانتقالية، بما في ذلك تقديم الدعم لنساء الشعوب الأصلية اللائي نجين من العنف الجنساني، وإجراء حوار مؤسسي بشأن النزاع.

وأخيرا، تؤيد غواتيمالا ما ذكره الأمين العام في تقريره، والذي نبه فيه إلى أهمية تعزيز الحوكمة الرشيدة والديمقراطية

والمساءلة من أجل توطيد السلام والاستقرار على الصعيد الوطني. والجهد المشترك بين حكومة غواتيمالا والأمم المتحدة يؤتي ثماره، وهو ما يتجسد في التنسيق الاستراتيجي بين مؤسسات قطاع العدالة واللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. وقد حقق هذا الجهد المشترك نتائج إيجابية، مثل توطيد سيادة القانون ومؤسسات قطاع العدالة وتعزيز التعايش السلمي.

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إن مناقشة اليوم هي أول استعراض سنوي من هذا القبيل منذ اتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن للقرارين المتطابقين ٧٠/٢٦٢ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) في العام الماضي، واللذين يتعلقان باستعراض هيكل بناء السلام. ويحدد هذان القراران مفهوم الحفاظ على السلام، كما أنهما يدعوان إلى تعزيز عمل لجنة بناء السلام بطرق مختلفة.

ويقدم تقرير لجنة بناء السلام (A/71/768) سردا مفيدا لأنشطة اللجنة خلال السنة الماضية. ونشكر الأمين العام على تقريره عن صندوق بناء السلام (A/71/792)، الذي يقدم لمحة عامة جيدة عن حالة الصندوق والمشاريع التي يمولها.

إن الطابع المعقد والمترابط لمختلف جوانب بناء السلام والحفاظ عليه قد بدأ يصبح مفهوما الآن بشكل أفضل. ويتزايد اتساع نطاق المنظور ليشمل شتى المجالات ذات الصلة، من منع نشوب النزاعات إلى حلها ومن المصالحة إلى التعافي والتعمير ومنع السقوط في هوة النزاع مجددا. وقد أصبح الطابع المتغير للنزاع ذاته أوضح من أي وقت مضى. فالنزاعات تنحو بصورة متزايدة لأن تصبح نزاعات داخل الدول كما أنها تشتمل على جهات من غير الدول، بما في ذلك شبكات إرهابية دولية. وفي عالم مترابط، فإن النزاعات في أي جزء من العالم تكون لها تداعيات ذات نطاق أكثر اتساعا من خلال الشبكات الإرهابية أو حركات النزوح الكبرى للاجئين. ومن ثم، فإن لنا مصلحة جماعية في بناء السلام والحفاظ عليه.

وهناك اعتراف واضح بأهمية التنمية المستدامة الشاملة والنمو الاقتصادي الشامل للجميع والعمليات السياسية في منع نشوب النزاعات، فضلا عن الاضطلاع بجهود فعالة في مجال بناء السلام. كما يوضح ذلك أهمية الالتزام الطويل الأجل والاستثمار المستدام، بما في ذلك الزيادة الكبيرة في التمويل، اللازمين لتحقيق التنمية الشاملة والحوار السياسي الجامع من أجل بناء السلام والحفاظ عليه.

ولئن كانت هذه التعقيدات والروابط مفهومة على نطاق أوسع بكثير، فإنه لا يوجد سوى التزام سياسي ضئيل باتخاذ إجراءات متناسبة وبتقديم الدعم الفني لجهود بناء السلام. ولا يزال التمويل المتاح لهذه الجهود هامشيا، مما يحد بشدة من قدرة لجنة بناء السلام. وعلى نحو ما ذُكر في مناسبات سابقة، لا يوجد اتفاق حتى على زيادة تمويل لجنة بناء السلام إلى مستوى ١ في المائة من التمويل المخصص لعمليات حفظ السلام سنويا. وفي غياب الأموال، وعلى الرغم من وجود فهم للمهمة المطلوب إنجازها، فإنه لا يوجد أمل يُذكر في تحقيقها. وفي الوقت نفسه، هناك اتجاهات لإعادة تخصيص أموال التعاون الإنمائي الدولي المخصصة للمساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الطارئة، والتي يعتريها بالفعل نقص سافر، مما سيزيد من نقص إجمالي التمويل المتاح للتنمية. وهذا أمر غير مفيد لجهود التنمية الطويلة الأمد اللازمة من أجل بناء السلام.

وعلى نحو ما جاء في تقرير الأمين العام، لا يزال الوضع المالي لصندوق بناء السلام موضع تساؤل. والمبلغ الإجمالي وقدره ٧١ مليون دولار المخصص في عام ٢٠١٦ لـ ١٧ بلدا، بما فيها البلدان الستة التي تعمل فيها لجنة بناء السلام، غير كاف على الإطلاق بالنسبة لحجم المهام المطلوب إنجازها. وعلى الرغم من القرارين التاريخيين اللذين اتخذهما الجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن المؤتمر الوزاري لإعلان التبرعات

الذي عقد في أيلول/سبتمبر من العام الماضي لم يجمع سوى نصف المبلغ المستهدف وقدره ٣٠٠ مليون دولار، وهو المبلغ الذي كان متوقعا باعتباره الحد الأدنى المطلوب لاستمرار العمليات لمدة ثلاث سنوات. وكانت الهند من بين البلدان التي قدمت إسهاما ماليا.

وفي سياق هذه القيود المزمنة الخطيرة، يوفر تقرير اللجنة وصفا مفيدا لأنشطتها خلال العام المنقضي في ما يتعلق بستة بلدان أفريقية. ونرحب بالجهود التي تبذلها اللجنة للمساعدة في تحقيق المصالحة السياسية وبناء القدرات في قطاعات محددة وتشجيع التمويل من الجهات المانحة وتقديم المشورة أثناء الخفض التدريجي لقوام عمليات حفظ السلام والتنسيق مع الكيانات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أن المداولات التي أُجريت في مناطق مختلفة بشأن المسائل الشاملة والتحديات العابرة للحدود، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمرأة والشباب، مهمة. ولا يقل عن ذلك أهمية مشاركة اللجنة مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية. ونلاحظ أنه في العام الماضي، تم تخصيص ٢٠ في المائة من الأموال المخصصة لبناء السلام من أجل تمكين المرأة، وأن الصندوق أطلق أول مبادرة له على الإطلاق لتعزيز مواهب الشباب. والجهود التي يبذلها الصندوق عبر الحدود وشراكته مع المنظمات الإقليمية والصناديق المتعددة الأطراف الأخرى هي خطوات إيجابية.

كما يشير تعقد أنشطة بناء السلام إلى ضرورة تحقيق مزيد من الاتساق، ليس بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة فحسب بل وبين الوكالات ذات الصلة والهيئات الإقليمية والخاصة أيضا. ولا يقل أهمية عن ذلك أن تواصل اللجنة مناقشة السبل الكفيلة بضمان تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة والصندوق. ومن الضروري أن تكون جهود بناء السلام متسقة مع المشاركة والأولويات الوطنية. وهذا من شأنه أن يضمن تحقيق مكاسب مستدامة والإمساك بزمام الأمور. وتواصل الهند توسيع نطاق مبادراتها في مجال التعاون الإنمائي مع عدد كبير من الشركاء، بما فيها المبادرات الجاري تنفيذها في أفريقيا. وهي مبادرات تمتد من مجال التعليم إلى تنمية المهارات وبناء القدرات على صعيد مواطن القوة المؤسسية والتعاون التكنولوجي في مجالات متنوعة، من الزراعة إلى التكنولوجيات الرقمية، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وقد كان الحوار الرفيع المستوى بشأن بناء السلام المستدام للجميع، الذي عقده رئيس الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير، خطوة هامة في حشد الدعم من أجل المسألة واستكشاف أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام. وشاركت الهند بنشاط في ذلك الحوار. وبصفتنا عضوا في لجنة بناء السلام منذ إنشائها، تقف الهند على أهبة الاستعداد لتعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

السيد شينغيرو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم المتعلقة ببندين بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/71/768) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/71/792).

لقد أنشئت لجنة بناء السلام، على نحو ما نعلم جميعا، بموجب قراري الجمعية العامة ومجلس الأمن المتزامنين ٦٠/١٨٠ و ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، لتحقيق هدف طموح للغاية يتمثل في الجمع بين كل الجهات المهتمة بحشد الموارد لمساعدة الدول في حالات ما بعد انتهاء النزاع حتى لا تقع بعد ذلك ضحية للعنف، ولطرح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع، وذلك في جملة أمور.

لعل الجمعية العامة تتذكر أيضا أن أحد الأهداف الرئيسية للجنة الجديدة تمثل في تحديد أفضل الممارسات والمساعدة في الحصول على تمويل يمكن التنبؤ به للمجموعة الأولى من أنشطة إعادة التأهيل الاجتماعية والمجتمعية وتمديد الإطار

الزمني لجهود التعمير التي يبذلها المجتمع الدولي بعد انتهاء النزاع. وبدون تقديم تفاصيل عن أنشطة اللجنة خلال دورتها العاشرة، التي جرى إجمالها على نحو جيد في التقارير قيد النظر اليوم، يود وفد بلدي قول بضع كلمات عن الجوانب البارزة للتقرير. وسوف أشير، بطبيعة الحال، إلى بلدي بوروندي، الذي هو مدرج كما تعلم الجمعية، على جدول أعمال لجنة بناء السلام منذ ٢٠٠٦.

فيما يتعلق ببناء السلام والحفاظ على السلام: الفرص والتحديات، يسرني أن أذكر أنه في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارين متطابقين وموضوعيين بشأن استعراض هيكل بناء السلام. وبصفة خاصة، طالب القراران لجنة بناء السلام بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأحكام المتعلقة بأساليب عملها ونظامها الداخلي المؤقت، مع التشجيع على إيلاء الاعتبار لإمكانية تنويع أساليب عملها بغية زيادة كفاءة ومرونة الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام.

كما تذكر الجمعية أن قراري الجمعية العامة ومجلس الأمن، تُحدد الحفاظ على السلام كهدف وعملية لوضع رؤية مشتركة لمجتمع يراعي احتياجات جميع الفئات السكانية، وللأنشطة الرامية لمنع ظهور وزيادة واستمرار أو تكرار النزاعات، ولمعالجة أسبابها الجذرية من أجل مساعدة الأطراف على إنهاء الأعمال العدائية، وضمان تحقيق المصالحة الوطنية والسير على طريق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية العامة ومجلس الأمن أيضا في القرارين، تعزيز اللجنة نفسها، وبالإضافة إلى أنشطتها القطرية، تعزيز دورها كحيز مشترك لجميع الجهات الفاعلة المعنية، ومهامها في مجال الاتصال وشراكاتها مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. كما دعيا إلى تحسين الاتساق والشراكات الحكومية الدولية، فضلا عن الاتساق في السياسات والعمليات.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرارين، نرحب بمواصلة اللجنة اتخاذ إجراءات بشأن الحالة في بوروندي. ومنذ اندلاع الأزمة السياسية في بوروندي في عام ٢٠١٥، حتى عودة الأمور إلى طبيعتها مؤخرا، حاولت اللجنة، بقدر الإمكان، مواصلة مساعدة السكان البوروندیين في وقت بالغ الصعوبة. وخلال الزيارات التي قام بها رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، إلى بوروندي والمنطقة، عمل سعادة السفير يورغ لاوبر مع السلطات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة على تشجيع البوروندیين على إيجاد حل سلمي للأزمة بمساعدة من الشركاء الإقليميين والدوليين، مثل الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا والبلدان المجاورة.

وخلال زيارتيه إلى بوروندي والمنطقة، اجتمع رئيس تشكيلة بوروندي أيضا مع السلطات التزانية، المجاورة لنا مباشرة، وممثلي الاتحاد الأفريقي والوسيط الرئيسي لجماعة شرق أفريقيا، السيد بنيامين مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، للتشدّيد على أهمية اتباع نهج شامل إزاء بناء السلام، استنادا إلى الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، على النحو المبين بشكل خاص في القرار ٢٥١/٦٠.

كما أننا نرحب بحقيقة أن تشكيلة بوروندي قد انتقلت من النقاش السياسي الذي بدا أنه يغلب على جميع الاجتماعات، لكي تركز الآن على المناقشات بشأن الآثار الاقتصادية للأزمة السياسية التي شهدتها بوروندي خلال عام ٢٠١٥، من خلال إجراء مشاورات في جنيف بشأن الحالة الاجتماعية – الاقتصادية للبلد، وتقديم إحاطات إعلامية مع مسؤولي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والإدارات الحكومية المسؤولة عن الاقتصاد والمالية، وممثلي القطاع الخاص في بوروندي، والتي تركز على العلاقات بين الحكومة وشركائها الدوليين.

ونشجع التشكيلة على المضي قدما عن طريق الاضطلاع بشكل صحيح بدورها كجسر بين بوروندي وشركائها، الذين

انسحب بعضهم في عام ٢٠١٥، بعد قراءة خاطئة للحالة السياسية في عام ٢٠١٥. واليوم، لدى حكومة بوروندي رغبة حقيقية في إعادة بناء الثقة مع شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف. ومن الضروري أن تضاعف التشكيلة جهودها، من خلال تبني استعداد الحكومة وشركائها لفتح فصل جديد بعد عام ٢٠١٥، من أجل تشجيع استئناف التعاون في المجالات التي جرى تسليط الضوء عليها في جنيف، مثل التعليم، والصحة، والأمن الغذائي، وإنعاش الاقتصاد الكلي والدعم المباشر للميزانية.

وفيما يتعلق بالمسائل الإقليمية، يشعر وفد بلدي بالتشجيع إزاء حقيقة مواصلة اللجنة استخدام المرونة والاعتماد على لجنتها التنظيمية للتخطيط لإجراء مناقشات بشأن مناطق أو بلدان أو مواضيع محددة، لدعم بلدان المناطق المعنية لتحقيق السلام الدائم والتشديد على الحاجة إلى مواصلة تعزيز شراكتها مع اللجنة. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة، مرة أخرى، ليؤكد أهمية البعد الإقليمي في عملية بناء السلام والحفاظ عليه. فاللجنة في وضع جيد يمكنها من تشجيع تحقيق المزيد من الانسجام بين الأبعاد دون الإقليمية والإقليمية والقارية والدولية للاستجابة في مرحلة ما بعد الصراع. لقد أكدت تجربة اللجنة في بوروندي على أن زيادة الاتساق الإقليمي ودون الإقليمي عامل رئيسي في دعم جهود بناء السلام. ومن الضروري مواصلة دمج وتعزيز الفرص الإقليمية ودون الإقليمية في أعمال اللجنة.

وتبرز تجربة البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة على مدى العقد الماضي، أهمية البعد الإقليمي. وفي الواقع، قد يفضل العديد من البلدان تلقي المساعدة والمشورة من بلدان تقع في منطقتها، ويمكن أن تكون المنظمات الإقليمية في وضع أفضل للاستجابة في الوقت المناسب، والمساعدة على اتخاذ القرارات من أجل إيجاد الحلول للقضايا الحساسة. ونرحب بحقيقة أنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت اللجنة بشكل أكبر على أهمية تعزيز الاتساق الإقليمي، وهو أمر أساسي لمساعدة البلدان على الحفاظ على السلام والحيلولة دون وقوعها ضحية لأعمال العنف.

وأبرزت الحالة السياسية في بوروندي في عام ٢٠١٥، الدور الأساسي الذي يمكن وينبغي للبلدان المجاورة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل جماعة شرق أفريقيا، القيام به كشركاء رئيسيين في العمليات السياسية وفي مكافحة العوامل التي تسبّب عدم الاستقرار. لذلك، يتعين على اللجنة مواصلة تعزيز تعاونها مع الأعضاء الأفارقة، ولا سيما الجيران المباشرين للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، والجيران المباشرين لبلدان جماعة شرق أفريقيا، في حالة بوروندي وجميع البلدان المشاركة في مختلف المفاوضات بشأن اتفاق السلام، كما هو في حالة بوروندي وجنوب أفريقيا.

ورغم أن البعد الإقليمي كان محل تركيز خلال الفترة قيد الاستعراض، فقد أدركنا، في بعض الأحيان، أنه لم يتم النظر فيه بشكل كامل وأنه لا يزال ثمة مجال للتحسين. ولاحظنا، في بعض الأحيان، فجوة حقيقية وعميقة بين المواقف دون الإقليمية والقارية، من جهة، ومواقف بعض أصحاب المصلحة غير الأفارقة هنا في مقر الأمم المتحدة، من جهة أخرى، فيما يتعلق بقراءة الحالة السياسية في بوروندي.

ومن الناحية المنطقية، ينبغي للأمم المتحدة والشركاء الآخرين من خارج القارة أن يؤيدوا مواقف الجهات الفاعلة الإقليمية، الأكثر إلماما بالتاريخ السياسي للبلدان المعنية وبثقافتها. فعلى سبيل المثال، كان آخر تقرير للمستشار الخاص للأمين العام عن الحالة في بوروندي متعارضا تماما مع جميع التقارير عن نفس الحالة الصادرة عن المنظمات دون الإقليمية، مثل جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. لقد كان التقرير الأول مدفوعا بدوافع سياسية ومثيرا

جدا للمخاوف بشأن كل النقاط تقريبا، بينما أشار التقرير الثاني إلى أن تقدما كبيرا قد أحرز في الميدان واعترف ببعض التحديات التي ما زالت تحتاج إلى المعالجة. إن النهج الذي يتبع في تحليل الحالة نفسها بطرق مختلفة لنفس الفترة يبتعد كثيرا عن مجمل التماسك التي نود تعزيزه داخل اللجنة.

وفيما يتعلق بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات، يرحب وفد بلدي بالاجتماعات الجارية بشأن تمويل بناء السلام، التي بدأت في ٢٠١٥، تمشيا مع قرارات اللجنة التأسيسية. وينبغي مواصلة معالجة مسألة تمويل بناء السلام لأن جميع الجهود الرامية إلى بناء السلام قد تعاق، من دون الموارد اللازمة التي يمكن التنبؤ بها لتمويل واستدامة المشاريع سريعة الأثر. ويساورنا قلق بالغ من أن الحالة المالية لصندوق بناء السلام لا تزال هشة للغاية، على الرغم من عبارات الدعم والاهتمام الصادرة عن عدد من الدول الأعضاء المشاركة في عمل لجنة بناء السلام. فمبلغ الـ ١٥٢ مليون دولار الذي تم التعهد به في مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، غير كاف بشكل صارخ لتلبية احتياجات المساعدة المتزايدة، التي بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل في السنوات الأخيرة. ولذلك، فإننا ندعو إلى تضامن دولي لتمويل صندوق بناء السلام.

وفي سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، بشأن الشباب والسلام والأمن، من المشجع أن نرى اللجنة تنظر بشكل متزايد – ولا سيما في مناقشاتها المفتوحة – في كيفية إسهام الشباب في بناء السلام. فيجب أن تظل مسألة الاستثمار المكثف في الشباب في صميم أولويات اللجنة لإيجاد بديل للعنف. وتعلق حكومة بوروندي أهمية كبيرة على الشباب، الذين يسعون إلى أن يصبحوا عوامل للسلام والتنمية. وعلى هذه الخلفية يشارك معظم كبار المسؤولين في بوروندي منذ الصباح في المؤتمر الوطني للشباب لعام ٢٠١٧، المنعقد في وسط البلد.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في السياسة في فترات ما بعد النزاع، من الضروري مراعاة البعد الجنساني لبناء السلام وإيلائه اهتماما خاصا والتزاما ثابتا. ولكي نبدأ البداية الصحيحة، فإننا نعتقد أنه يجب أن يسمح للمرأة بالمشاركة في عملية منع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للنزاعات، وبالمشاركة في مفاوضات السلام وبأن تكون جزءا من عملية الانتقال بعد انتهاء النزاع. فذلك أكثر فائدة وفعالية من حيث التكلفة السياسية لأن هناك صلة واضحة بين اضطلاع المرأة بدور حقيقي في هذه الأنشطة وفعالية هذه الأنشطة واستمراريتها في الأجل الطويل.

وفيما يتعلق بالتآزر بين لجنة بناء السلام والهيئات الرئيسية التابعة للجمعية العامة، يرحب وفد بلدي باستمرار اللجنة، طوال الدورة العاشرة، في استكشاف السبل لتعزيز دورها الاستشاري وفي بناء الجسور مع الجمعية العامة ومجلس الأمن، أولا وقبل كل شيء، خلال المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن السلام والأمن التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠١٦. ويعود الأمر إلينا في البناء على الزخم الحالي من أجل تحسين التآزر بين اللجنة والهيئات الرئيسية التابعة للجمعية العامة. ويشجع وفد بلدي، في ذلك الصدد، مشاركة رؤساء التشكيلات القطرية، ليس في الإحاطات الإعلامية لمجلس الأمن بشأن الحالة في البلدان المعنية فحسب، بل كذلك في المشاورات المغلقة التي كثيرا ما تعقد عقب الإحاطات الإعلامية. فمساهمتهم ستعود بفائدة كبيرة على مجلس الأمن، الذي يمكنه عندها الاعتماد على مصادر معلومات أخرى لا على إحاطات الأمانة العامة الإعلامية وحدها.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي من دون أن أقول بضع كلمات عن أهمية احترام الملكية الوطنية في كل ما نفعله. فقد ظلت حكومات البلدان المدرجة في جدول الأعمال، منذ إنشاء اللجنة في العام ٢٠٠٥، مسؤولة عن تحديد الأولويات

الوطنية التي يمكن معالجتها من خلال مشاريع بناء السلام. ومع ذلك، وبعد ١٢، لا يزال بوسعنا أن نقول أن هناك فرصا للقيام بالمزيد. لنأخذ مثال الحالة السياسية في بوروندي. فبعض الشركاء يتعجلون في الكلام بشأن المسائل التي تقع حصرا في نطاق المسؤولية السيادية للبلد. يجب علينا أن ندع شعوب العالم، وشعوب أفريقيا والشعوب الأخرى، تقرر مستقبلها. وينبغي أن يقتصر دور المجتمع الدولي على تقديم الدعم من خلال الشراكات ذات المنفعة المتبادلة.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): نشكر السفير ماشاريا كاماو ممثل كينيا والسفير تشو تاي – يول ممثل جمهورية كوريا على بيانيهما بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/71/768) وبشأن التقرير (A/71/792) عن صندوق بناء السلام، على الترتيب. إننا نشكر، بصفة خاصة، الأمين العام المساعد أوسكار فرناندیث – تارانكو وفريقه على عملهما الممتاز بشأن هذه المسألة.

وقد كان للعام ٢٠١٦ أهمية خاصة للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وقد أتيحت لبلدي فرصة للمشاركة بنشاط في المناقشات المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على الرغم من أنه لم يكن وقتها عضوا في اللجنة، وكذلك في المفاوضات بشأن القرارات الموازية لمجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هيكل بناء السلام وتحقيق السلام المستدام التي أثارت زخما جديدا في عمل اللجنة.

وقد شاركنا في لجنة بناء السلام، منذ كانون الثاني/يناير الماضي، بوصفنا عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشهدنا تغييرات في ديناميتها والنهج التي تتبعها في أعمالها. وقد استلهمت هذه التغييرات النتائج والممارسات الجيدة والاقتراحات بشأن أساليب العمل الواردة في التقرير المقدم اليوم، التي تحظى بدعمنا الكامل. ونرحب، في ذلك الصدد، بالسعي نحو سبل أكثر مرونة لتعزيز العلاقات بين اللجنة والبلدان والمنظمات الإقليمية. وقد كانت الاجتماعات الأخيرة بشأن منطقة الساحل وغامبيا مشجعة في ذلك الصدد. إن لجنة بناء السلام منبر ينبغي استخدامه بطريقة دينامية ومكثفة أكثر بغية دعم البلدان والمنظمات الإقليمية المهتمة في تنفيذ أولوياتها الخاصة لبناء السلام.

ويجب أن تكون أنشطة بناء السلام موضوع تمويل كاف يمكن التنبؤ به ومستدام. وننتظر، في ذلك الصدد، تقديم الأمين العام للبدائل أمام الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، بناء على الطلبات الواردة في القرارات الموازية بشأن السلام المستدام. ونكرر، بالإضافة إلى ذلك، دعمنا للتوصية التي سيقدمها، في غضون ذلك، فريق الخبراء الاستشاري بشأن هيكل بناء السلام لتخصيص مبلغ ١٠٠ مليون دولار سنويا لصندوق بناء السلام في الاشتراكات المقررة في ميزانية المنظمة. وذلك هو الحد الأدنى من الالتزام المالي الذي ينبغي لنا أن نكون على استعداد لتقديمه في هذا الصدد، إذ أن هذا المبلغ غير كاف لمقابلة ضخامة جهود بناء السلام.

ولأننا نرى أن ذلك وشيكا، فقد شرعت الأرجنتين في التبرع للصندوق في العام الماضي.

وتمر المنظمة بمنعطف حاسم فيما يتعلق بالتنفيذ العملي لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، فضلا عن مبادئ القرارات ذات الصلة بحفظ السلام – وهو منعطف يقتضي أن تنفِّذ لجنة بناء السلام ولايتها تنفيذا كاملا، بما في ذلك، التحلي بالمرونة التي تمكّنها من تجاوز التشكيلات الإقليمية،كما ذكرنا من قبل. وكما ورد في التقارير السنوية التي قُدّمت في هذه المناقشة المشتركة، فإن القرارات المذكورة تولي دورا هاما للجنة بناء السلام وتحثها على أن تكون أكثر فعالية ومرونة وابتكارا في ذات الوقت الذي تركز فيه على مهمتها بوصفها جسرا وعاملا مساعدا للمشاورات عن طريق ربط أعمال المنظمة في

مجال السلام والأمن وتلك المكرسة للتنمية وحقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية.

ونرى على وجه التحديد أن بوسع اللجنة أن تضطلع بدور نشط في دعم مجلس الأمن في وضع عمليات حفظ السلام وتقييمها، وخاصة فيما يتعلق بالمناقشات ذات الصلة بالانتقال إلى بعثات وعمليات أكثر ارتباطا بأنشطة بناء السلام، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتحديد مستوى الموارد المخصصة للمشاريع السريعة الأثر أو جوانب ومهام مكوِّن الشؤون المدنية في البعثات. ونعتقد أيضا أن بوسع اللجنة أن تدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رصد الالتزام بأهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

وفي الختام، نعرب عن التزامنا بمواصلة العمل لمساعدة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام لتولي دور أكثر أهمية بوصفهما أدوات لمنع نشوب النزاعات، فضلا عن بناء السلام وتحقيقه على نحو مستدام.

السيد جياكوميلي دا سيلفا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة للنظر في تقريري الأمين العام عن لجنة بناء السلام (A/71/768) وصندوق بناء السلام (A/71/792).

وبعد مرور عام على اختتام استعراض هيكل بناء السلام، فإن مناقشة اليوم تتيح الفرصة لتقييم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦). وبوصفه إنجازا هاما في مجال السلام والأمن خلال السنوات الأخيرة، فإن اتخاذ هذين القرارين يتسق مع الأولوية التي يوليها الأمين العام أنطونيو غوتيريس لمسألتي السلام والوقاية. وبوسع بناء السلام والحفاظ على السلام أن يؤديا دورا رئيسيا في جعل تلك الأولوية واقعا ملموسا. وقد عزز القراران دور لجنة بناء السلام التواصلي، مع مراعاة الدور الذي يمكن أن تؤديه في المساعدة على تجاوز الانقسامات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويمكن لمفهوم بناء السلام والحفاظ على السلام – بوصفه تطورا هاما فيما يتعلق بالنموذج الأصلي – أن يسهم في تعزيز قدرتنا على معالجة ما حدده الأمين العام على أنه أحد أخطر جوانب قصور المجتمع الدولي، أي عجزه عن منع حدوث الأزمات. وبالتالي، يجب علينا أن نعمل على تعزيز مفهوم الحفاظ على السلام بوصفه عملية وهدفا يرميان إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها أو تكرار نشوبها. وإذ نفعل ذلك، ينبغي ألا نغفل عن مسؤوليتنا المشتركة وضرورة اتباع نهج موحد من خلال جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة.

ويعرب وفد بلدي عن امتنانه للعمل الممتاز الذي أداه السفير ماشاريا كاماو، ممثل كينيا، بصفته رئيسا للجنة بناء السلام. ونود أن ننوه، على سبيل المثال، بالجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة بين اللجنة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي. ونرحب أيضا بإدماج المنظور الجنساني في عمل اللجنة عن طريق اعتماد استراتيجيتها الجنسانية. وقد عززت اللجنة أيضا مستوى التنسيق مع مجلس الأمن. وواصلت اللجنة استكشاف السبل المؤدية إلى تعزيز دورها الاستشاري إلى المجلس عن طريق المشاورات والتقييم الدوري وتقديم الإحاطات الإعلامية الرسمية بشأن المسائل القطرية والمواضيعية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يسهم جميع أعضاء مجلس الأمن في تعزيز الحفاظ على السلام.

وكما ذكّرنا الأمين العام، فإن الصحة المالية لصندوق بناء السلام لا تزال مشكوكا فيها، بينما بلغت طلبات تقديم المساعدة إليه مستويات تاريخية. غير أن من الصحيح أن ميزانية حفظ السلام قد خصصت موارد للأنشطة البرنامجية، وأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ما برحت تدعم أنشطة بناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات. وبُذلت أيضا جهود

لتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وخاصة البنك الدولي. غير أن من الضروري توفير الموارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة بغية تعزيز بناء السلام والحفاظ عليه، وهما هدفان لا يمكن أن يعتمدا فقط على التبرعات. ويشكّل التمويل الذي يمكن التنبؤ به شرطا مسبقا لدعم السياسات المعنية بتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة، فضلا عن تحقيق المصالحة الوطنية وإنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة على سبيل المثال. ونتطلع في ذلك الصدد إلى تقرير الأمين العام الذي سيقدمه عن الخيارات المتاحة لزيادة وإعادة هيكلة التمويل المخصص لأنشطة بناء السلام، بما في ذلك من خلال الأنصبة المقررة، فضلا عن تحديد تلك الأولويات بشكل أفضل.

وينبغي للجنة بناء السلام أن تسهم في هذه المناقشة عن طريق عقد اجتماعات بشأن تمويل بناء السلام والحفاظ على السلام، فضلا عن تقديم الإحاطات الإعلامية عن الوضع الراهن لتقرير الأمين العام. ونرحب في ذلك الصدد، بإنشاء مراكز اتصال ونتطلع إلى مناقشة تلك المسألة في إطار لجنة بناء السلام.

ونود أن نعرب عن ثقتنا الكاملة في عمل السفير تشو تاي – يول، ممثل جمهورية كوريا، في تنفيذ القرارات المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام. ونتفق مع الاستراتيجيات التي أشار إليها في بيان النوايا السابق، ولا سيما ضرورة تعميم الحفاظ على خطة السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومضاعفة جهودنا الرامية إلى ضمان تمويل بناء السلام بطريقة يمكن التنبؤ بها. والبرازيل ملتزمة بالحفاظ على السلام وتنفيذ القرارات المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام. ونحن على استعداد للعمل على تعزيز انخراط الأمم المتحدة في جهود بناء السلام والحفاظ على السلام.

السيدة غريغواير فان – هارين (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب مملكة هولندا بمناقشة اليوم وبتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها العاشرة (A/71/768) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/71/792).

ونؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

وأُعرب عن تقديري لإتاحة هذه الفرصة لي للتكلم وإعادة تأكيد التزام مملكة هولندا إزاء هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ونعتقد أن للأمم دورا أساسيا تؤديه فيما يتعلق بحفظ السلام وبناء السلام. وعليه، فقد شاركنا بنشاط في اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام، وفي تشكيلة بوروندي لسنوات عديدة. وعلاوة على ذلك، ما زالت هولندا أيضا من أكبر المانحين لصندوق بناء السلام.

وأود أن أركز اليوم على ثلاث نقاط هي: الإعراب عن تقديرنا للتقريرين قيد المناقشة، وأهمية الحفاظ على السلام وبرنامج إصلاح الأمم المتحدة، ومسألة التمويل.

ويتسم كلا التقريرين السنويين قيد المناقشة اليوم بكونهما وثيقتين هامتين وشاملتين. ونرحب على وجه الخصوص بالتوصيات والممارسات والدروس المستفادة الجيدة الواردة فيهما، لأنها تقدم مقترحات ملموسة لمواصلة تحسين أثر عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام على حد سواء. ونود أن نشكر السفير ماشاريا كاماو، ممثل كينيا، على تفانيه وإنجازاته التي حققها في العام الماضي بصفته رئيسا للجنة بناء السلام. ونود أيضا أن نشكر جميع رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة على ما قاموا به من عمل. ونشكر على وجه الخصوص، السفير لاوبر، ممثل سويسرا، على جهوده في تشكيلة بوروندي التي تواصل فيها الحوار تحت ظروف بالغة الصعوبة. وترحب هولندا بالعمل الذي أدته لجنة بناء السلام في تنفيذ التوصيات الناشئة عن استعراض هيكل بناء السلام، بما في ذلك المتعلقة بأساليب عملها. ونرى أن المرونة في وضع جدول الأعمال والعمل على الصعيد الإقليمي قد كانا من ضمن التطورات الإيجابية. ونرحب أيضا بتعزيز

التعاون مع البنك الدولي لأن من شأن ذلك أن يساعد على تآزر المنظمتين. ونرى علاوة على ذلك أن بالإمكان استخدام صندوق بناء السلام على وجه السرعة في الحالات الشديدة الخطر، كونه أداة هامة.

ثانيا، كان وزير خارجية هولندا، بيرت كوندرز، أحد مستضيفي مؤتمر إعلان التبرعات للصندوق الذي عُقد في أيلول/سبتمبر الماضي. وقد شدد في بيانه على أن جوهر المسألة يكمن في ما إذا كنا شركاء موثوقا بهم لشعوب البلدان المتضررة من النزاعات. ولذلك الغرض، فإن من الضروري توحيد صفوف الأمم المتحدة نفسها والعمل على جميع ركائزها، فضلا عن التعاون مع مبادرة ”توحيد الأداء“ باعتبارها أولوية رئيسية. ونرى أن بوسع وكالات الأمم المتحدة الإنمائية أن تسهم بدور خاص في تحقيق السلام عبر تنفيذ عمليات التقييم والتخطيط المشتركة من جانب الجهات الإنسانية والإنمائية الفاعلة، وضمان عدم تخصيص التمويل بغية توفر المرونة على الصعيد القطري بما يمكّن من توجيه الموارد بصورة مباشرة نحو معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وإعطاء الأولوية للجهود المبذولة في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات بغرض تخصيص التمويل والاستثمار في الموارد البشرية، وأخيرا، ضمان التمويل الطويل الأجل.

وقد شدد الكثير من المتكلمين الذين سبقوني على أهمية تنفيذ كلا القرارين بشأن استعراض هيكل بناء السلام، وهما: قرار الجمعية ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦). وتؤيد هولندا الأمين العام في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام المستدام عن طريق اتباع نهج متكامل للنزاعات، بوصفه أولوية بالنسبة للأمم المتحدة. ومن الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة وينبغي توجيهها نحو تحسين نتائج العمل في الميدان. ونتطلع إلى مقترحات الأمين العام بشأن إعادة تنظيم هيكل السلام والأمن، وتقريره عن تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام في الجمعية العامة خلال دورتها الثانية والسبعين. ونتطلع إلى المشاركة النشطة مع الدول الأعضاء في ذلك الصدد.

وأخيرا، أود أن أشدد على مسألة تمويل بناء السلام. فمن الأهمية بمكان أن تقدم الدول الأعضاء الدعم اللازم لصندوق بناء السلام كي يتسنى له تحقيق هدفه المتمثل في المساهمة في جهود بناء السلام. ولا ريب أن الحفاظ على السلام يأتي ضمن المهام الأساسية للأمم المتحدة، وأن من الضروري زيادة التمويل المستدام والهيكلي لذلك الغرض. وأدعو الدول الأعضاء إلى النظر في إمكانية التبرع أو زيادة مساهمتها في الصندوق. ونتطلع علاوة على ذلك، إلى الاقتراح الذي تضمّنه تقرير الأمين العام بشأن اتخاذ خيارات جريئة لزيادة تمويل بناء السلام ومواصلته، بما في ذلك في إطار الاشتراكات المقررة.

وأود أن أختتم بياني بتكرار تأييد مملكة هولندا القوي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

السيد كاواموورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أخاطب الجمعية العامة في هذه المناقشة المشتركة. وأود أن أبدأ بتهنئة السفير تشو تاي – يول على توليه رئاسة لجنة بناء السلام للعام ٢٠١٧. وأود أيضا أن أشكر السفير ماشاريا كاماو على القيادة الكينية للجنة خلال العام الماضي. وأشكر جميع رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة على جهودهم.

لقد كان عام ٢٠١٦ عاما لاستعراض أعمالنا. ففي نيسان/أبريل، شهدنا اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ بالتزامن مع قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وبالمثل، ينبغي أن يكون عام ٢٠١٧ عاما للتنفيذ وأن نتمكن خلاله من ترجمة الاستعراض إلى نتائج ملموسة وعملية. ويحدو اليابان وطيد الأمل أن يساعد هذان القراران اللجنة في تنويع أساليب عملها بما يمكّنها من تعزيز كفاءتها ومرونتها، فضلا عن توسيع النطاق الجغرافي لعملها

واستخدام قدراتها الخاصة في الاضطلاع بجهودها الطويلة الأمد التي ترسي الأساس اللازم للحفاظ على السلام. وتولي اليابان أيضا أهمية كبيرة لتعزيز التنسيق والتعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها العاشرة (A/71/768) والذي قُدّم للتو إلى الجمعية العامة، في التحول من النهج القطري وإدراج نهج مواضيعي عن طريق إنشاء مراكز تنسيق. ونأمل أن يساعد هذا النهج التحولي في تنشيط اللجنة وجعلها هيئة أكثر فعالية. وقد عُينت اليابان منسقا لبناء المؤسسات وستبذل قصارى جهدها لإدماج ذلك الموضوع في عمل لجنة بناء السلام. ونود أن يتسق عملنا مع أولويات الرئيس، ونرى أن من الأهمية بمكان استعراض جهودنا، بما في ذلك إنشاء جهات تنسيق في نهاية الدورة العاشرة بغية مواصلة تحسين أساليب عمل اللجنة. ونتطلع إلى المزيد من المناقشات بشأن أفضل السبل للاستفادة من جهات التنسيق في مختلف المجالات.

ولا يقتضي الحفاظ على السلام توفر قيادات قوية فحسب، بل يتطلب أيضا مؤسسات راسخة في مجالات تشمل الأمن وسيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد، فضلا عن ثقة السكان في تلك المؤسسات. وهناك ضرورة دائما لاتباع نهج دون إقليمي لاتخاذ تدابير فعالة في مجالات عدة مثل مراقبة الحدود. وسيستجيب المنسق المعني ببناء المؤسسات لتزايد المسائل الأقاليمية والعابرة للحدود التي لا يمكن حلها من جانب فرادى البلدان وحدها. وسوف نعمل على توفير الفرص لتعزيز الخبرة اللازمة وتلبية احتياجات بناء السلام بدعم من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. ومن شأن الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي أن تمكّن من التركيز مجددا على تمويل جهود السلام، على النحو الذي حدده الرئيس.

وفي الأسبوع الماضي، عقدت اليابان حلقة عمل تفاعلية لمناقشة أهمية تعزيز نظام العدالة الجنائية في بناء السلام. ونخطط أيضا لمناقشة التحديات المؤسسية الهامة الأخرى، مثل مراقبة الحدود والهياكل المالية في وقت لاحق من هذا العام. ويحدونا الأمل في أن تؤدي تلك المناقشات إلى مشاريع ملموسة علاوة على التعاون بين البلدان المستفيدة والجهات المانحة والمؤسسات الدولية ذات الصلة.

ومن الضروري للغاية توفير الموارد الكافية لبناء السلام. وقد ثبت أن صندوق بناء السلام يُعدُّ أداة مالية هامة لذلك الغرض. وإدراكا منها لجدوى الصندوق والصعوبات الراهنة التي يواجهها، تبرعت اليابان بمبلغ إضافي قدره ٢,٥ مليون دولار في الشهر الماضي. وبلغ إجمالي تبرعاتنا ٤٨,٥ مليون دولار. وتعيد اليابان الدعوة الموجهة في قرارات العام الماضي بشأن استعراض هيكل بناء السلام إلى الدول الأعضاء الأخرى للنظر في تقديم التبرعات إلى الصندوق.

ومن الأهمية بمكان أن يعمل صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام معا لتحقيق أقصى قدر من النتائج المرجوة بموارد محدودة. وفي ذلك الصدد، تؤيد اليابان مبادرة السفير تشو تاي – يول الرامية إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام. وعلاوة على ذلك فإن من الضروري نشر قصص نجاح المشاريع التي نفذها الصندوق في جميع أنحاء العالم كي يتمكن الصندوق من جذب الموارد اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن على الصندوق استكشاف مزيد من النُهج المبتكرة، مثل التعاون مع القطاع الخاص.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام اليابان القوي ببناء السلام والحفاظ عليه.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين السفير كاماو، الممثل الدائم لكينيا، على عرض تقرير لجنة بناء السلام (A/71/768) عن دورتها العاشرة. ونحن نشيد

بالجهود التي بذلها خلال السنة الماضية بصفته رئيسا للجنة بناء السلام. كما تهنئ الصين السفير تشو تاي – يول، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، على انتخابه رئيسا للجنة بناء السلام. ونرحب أيضا بتقرير صندوق بناء السلام (A/71/792) الذي قدمه الأمين العام غوتيريش.

في العام الماضي، عمدت بجدية لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، بوصفها الهيئات الرئيسية لبناء السلام، إلى تنفيذ ولايات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأقدمت بنشاط على تنسيق جهود المجتمع الدولي في مجال بناء السلام، وأنجزت الكثير من الأعمال بصورة عامة. وقبل عام واحد، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارين متطابقين هما ٧٠/٢٦٢ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على التوالي عن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، الأمر الذي حدد مسار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام خلال السنوات الخمس المقبلة. وأود أن أقدّم الملاحظات التالية التي تتعلق بتنفيذ هذين القرارين.

أولا، نتمسك بمبدأ الملكية للدولة والقيادة للدولة. فالبلدان المعنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام. وينبغي للأمم المتحدة والشركاء الآخرين في بناء السلام أن يعززوا دائما مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبناء على طلب البلدان المعنية، وبقيادة منها، ينبغي للأمم المتحدة والشركاء في بناء السلام أن يساعدوا على إنشاء برامج محددة الأهداف لبناء السلام وفقا للاحتياجات على أرض الواقع، مع وضع المراحل وأولويات البلدان، ومساعدتها في تعزيز بناء القدرات ومواصلة توطيد السلام.

ثانيا، ينبغي لهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة في بناء السلام أن تعمل وفقا لولاية كل منها. وينبغي للجنة بناء السلام أن تؤدي دورها بفعالية بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية. وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز اتصالاته مع لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية، ويصدر توجيهات أفضل لبناء السلام. وينبغي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، أن تركز على دعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان المتضررة من الصراعات، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات، من قبيل الفقر.

ثالثا، المهم العمل مع الشركاء الإقليميين في بناء السلام. وحاليا، جميع البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام تقع في أفريقيا. وينبغي للجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية أن تكثّف اتصالاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، مثل الاتحاد الأفريقي. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تنفيذ المبادرات، من قبيل خارطة طريق هيكل السلم والأمن الأفريقي ٢٠١٦–٢٠٢٠، وخطة عام ٢٠٦٣، بغية مساعدة أفريقيا على تحقيق السلام والاستقرار والازدهار لأجل طويل.

رابعا، ينبغي أن يكون بناء السلام متكاملا بشكل جيد مع منع نشوب الصراعات. وقرارات عام ٢٠١٦ بشأن استعراض هيكل بناء السلام تولي المزيد من الاهتمام لمنع نشوب الصراعات. وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات يرميان كلاهما إلى تحقيق سلام دائم وتشاطر الأهداف نفسها. وينبغي لجهود بناء السلام ومنع نشوب الصراعات أن تهدف إلى مساعدة البلدان المعنية من خلال تعزيز قدراتها في مجالات مثل الأمن السياسي، والتنمية الاقتصادية، والتكامل الاجتماعي، بغية تهيئة الظروف اللازمة لإحلال السلام الدائم.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشيد برئيس لجنة بناء السلام، السفير تشو تاي – يول، على بيانه وإسهامه في أعمال اللجنة. كما نقدّر حق التقدير العمل الذي قام به السفير كاماو خلال السنة الماضية.

إن التقرير المعروض علينا (A/71/768) يوفر لمحة عامة مفيدة عن عمل لجنة بناء السلام في دورتها العاشرة، ويتضمن توصيات

قيّمة قابلة للتنفيذ. وترحب باكستان بتركيز التقرير على ثلاث مسائل رئيسية: تمويل بناء السلام، وتنفيذ توصيات استعراض بناء السلام، واستعراض أساليب عمل لجنة بناء السلام.

ولقد تطورت لجنة بناء السلام منذ إنشائها تمشيا مع الطابع المتغير للصراعات وحاجة الأمم المتحدة إلى وضع نُهُج مناسبة وشاملة لبناء السلام الدائم والمستدام ذاتيا. واستعراض هيكل بناء السلام أدى إلى توافق متزايد في الآراء حول مفهوم بناء السلام بوصفه عاملا مساعدا على تحقيق السلام والتنمية المستدامين في حالات الصراع وما بعد الصراع.

وباكستان، بوصفها بلدا مساهما بقوات وأحد الأعضاء المؤسسين للجنة بناء السلام، شهدت نتائج ملموسة على أرض الواقع نتيجة أنشطة بناء السلام. وتعمل بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، حيث يجري نشرها، على تنفيذ مهام حاسمة الأهمية لبناء السلام كجزء من ولاياتها المتكاملة. لذلك، فإن حفظة السلام يضعون أساس السلام الدائم بصفتهم بناة السلام منذ بداية عملهم. ومعظم موارد حفظ السلام مستعملة اليوم في البعثات المتعددة الأبعاد، لذلك هناك حاجة إلى جعلها أكثر فعالية. وتحسين حياة الناس العاديين المتضررين من الصراعات هو المعيار الذي يمكننا أن نستخدمه، وهو الذي نستخدمه، لتقييم ذلك العمل الهام.

وبوجود أمثلة من قبيل تخفيض بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فإننا نشهد انتقال بعثات لحفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام. والدور الاستشاري للجنة بناء السلام يتصف بأهمية خاصة أثناء تلك المراحل الانتقالية. وينبغي أن يتمثل هدفنا الجماعي في منع العودة إلى الصراع من خلال بناء قدرات الدولة وتوسيع نطاق سلطتها. ومع ذلك، وعند تفكير لجنة بناء السلام في دورها خلال الفترة الانتقالية، يتعين عليها أن تكون واقعية بشأن ما يمكنها أن توفره، لأنها ليست موجودة في الميدان وليست لديها ولاية تنفيذية. ويتعين عليها أن تصبح الوسيلة التي تؤخذ من خلالها آراء ووجهات نظر جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الاعتبار لدى صياغة قرارات مجلس الأمن أثناء الفترات الانتقالية هذه. ومن شأن ذلك أن يكفل استناد المراحل الانتقالية إلى الحقائق على المستوى القطري.

ونعتقد أن العمليات الطويلة الأجل لبناء السلام الفعال تتطلب، أولا، اتفاقا مبكرا على الأولويات ومواءمة الموارد المطلوبة؛ ثانيا، تعزيز الملكية الوطنية وتنمية القدرات منذ البداية؛ وثالثا، العمل مع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المانحة، على تعزيز سرعة آليات التمويل ومرونتها وتحمّلها للمخاطر.

وبناء السلام ليس مجرد عمل معقد وطويل الأجل فحسب، بل أيضا باهظ التكلفة. فهو يتطلب الموارد المالية والبشرية على حد سواء. وعدم توفير الموارد الكافية في الوقت المناسب قد يعرّض الجهد المبذول بأكمله للخطر. ومن تقرير الأمين العام (A/71/792) عن صندوق بناء السلام، يتضح أن هناك قلقا إزاء الصحة المالية للصندوق، فيما يزداد الطلب عليه لتقديم المساعدة. ومن الأهمية بمكان أن يواصل الصندوق البحث عن سبل جديدة ومبتكرة لتعزيز موارده. وبينما يدخل في العقد الثاني من دعم البلدان في جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام، فإن اجتذاب ما يكفي من الموارد يظل أمرا حيويا. ومع العمليات الانتقالية المتوقعة لبعثات حفظ السلام في كوت ديفوار وهايتي وليبريا، سوف تتطلب جهود الأمم المتحدة لبناء السلام التمويل الكافي والممكن التنبؤ به والمستدام.

إن بناء السلام عمل شاق، ولا يمكنه أن يتحقق بدون ملكية سياسية محلية.

وذلك يتطلب استعادة الثقة بين المواطنين ومؤسساتهم، والعمل على تحويل العمليات السياسية بحيث يمكن إدارة النزاعات داخل المجتمعات بدون عنف. فالسلام الدائم لا يمكن فرضه من الخارج. ولا يمكن بناؤه إلا من الداخل. ودور لجنة بناء السلام في ذلك المسعى سيظل حاسما.

السيدة بوكارينيو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن أعمال الدورة العاشرة للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وأرحب بتقرير اللجنة (A/71/768) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/71/792). تتيح هذه الجلسة فرصة ممتازة لمواصلة مناقشة بناء السلام والحفاظ على السلام.

وبياني متوائم تماما مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن مفهوم بناء السلام – الذي عُرض قبل ٢٥ عاما في عام ١٩٩٢– لم يتم بعد الوفاء به تماما، بل ربما لن يتم ذلك أبدا. وقد كان استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بالفعل علامة حاسمة على للتقدم الذي أدى إلى اتخاذ قرارين متطابقين للجمعية ومجلس الأمن (على الترتيب (A/RES/70/262) و S/RES/2282 (٢٠١٦) (A/RES/70/262)، تبنيا المفهوم الجديد المتمثل في الحفاظ على السلام، الذي تؤيده البرتغال تأييدا تاما. وبناء على الدروس المستفادة من الماضي، تم توسيع نطاق بناء السلام ليشمل كل مرحلة، من منع نشوب النزاعات إلى التعمير بعد انتهاء النزاع. ويجسد هذا المفهوم نهجا شاملا يؤيد ما نهدف إليه: تحقيق السلام والحفاظ عليه.

ومن المفهوم على نطاق واسع أنه لكي ينجح بناء السلام، يجب معالجة جميع المسائل المتصلة بالسلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان بطريقة متناغمة.

وفيما يتعلق بالتقريرين، فاليوم لا يوجد على جدول أعمال لجنة بناء السلام سوى البلدان الأفريقية، ومعظم مشاريع صندوق بناء السلام يجري تنفيذها في البلدان الأفريقية. وأود أن أذكر بأن أفريقيا تستضيف العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعمل من أجل تحقيق السلام والأمن، بما في ذلك منع نشوب النزاعات. كما تم إنشاء منظومة السلم والأمن الأفريقية وهي هيكل متكامل على المستوى القاري يحظى بالصكوك المتعلقة ببناء السلام. وتشجع البرتغال منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة لجنة بناء السلام وسلطتها التنظيمية، على مواصلة استكشاف السبل الكفيلة بتحسين أوجه التآزر مع تلك المبادرة الأفريقية.

ومن منظور أوسع نطاقا، نعتقد أن من الحاسم أن تتواصل الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية على الصعيد العالمي في البحث عن التكامل في الجهود والموارد. وينبغي ألا نقتصر على الاستفادة من الهياكل القائمة، مثل تلك التي تنفذها منظومة السلم والأمن الأفريقية أو التعاون الثلاثي الذي أقامته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في أفريقيا، بل أن نعزز أيضا قدرات الشركاء الإقليميين والآليات الأخرى ذات الصلة، والتي يشمل العديد منها أدوات الأمن والإنذار المبكر.

وفيما يتعلق بأداء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام خلال العام الماضي، فإننا نشيد بجهود جميع رؤساء التشكيلات. وقد أُحرز تقدم جيد، وإن كانت لا تزال هناك تحديات عديدة يتعين التصدي لها. ونعتقد بقوة بأن للجنة بناء السلام دورا حاسما في هذه البلدان. وباعتبار البرتغال عضوا جديدا في التشكيلة القطرية للجنة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإنها تلتزم التزاما تماما بالإسهام بنشاط في العمل الجيد الذي تقوم به هذه التشكيلة. ومشاركتنا في هذه التشكيلة بعينها تستند إلى مشاركة البرتغال في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال توفير قوة للرد السريع، تعمل دون أي محاذير.

وباعتبار البرتغال ملتزما تمام الالتزام في تشكيلة غينيا – بيساو القطرية المخصصة التابعة لجنة بناء السلام منذ إنشائها، فإنها تدرك أهميتها المتزايدة. وإذ يواجه البلد استمرار المأزق السياسي والمؤسسي، فإن دور لجنة بناء السلام في إبقاء مسألة قيد الاهتمام الدولي، من بين مزايا أخرى، أصبح أكثر أهمية.

وأهداف أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام تتماشى بشكل تام مع الطفرة في الدبلوماسية من أجل السلام الذي يدعو إليها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش. وفي نفس الوقت، وضع منع نشوب النزاعات في صميم أولويات المنظمة من جانب الأمين العام، الذي يركز على مفهوم ”متوالية السلام“ من خلال إنشاء هيكل تنفيذي للسلام شامل وعصري وفعال يشمل منع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام، وبناء السلام، وتحقيق التنمية الطويلة الأجل. ونؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الأمين العام في ذلك الصدد، ونتطلع إلى تقرير المتابعة الذي سيُقَدَمُ إلى الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة بشأن تنفيذ القرارين المتطابقين والخيارات بشأن كيفية معالجة المسألة الحاسمة المتمثلة في تمويل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بصورة مستدامة وأكثر قابلية للتنبؤ.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن بناء السلام أنشئ في البداية لمعالجة الفجوة بين الأمن والتنمية في البلدان الهشة الخارجة من النزاع. وما ينبغي التأكيد عليه أساسا في ذلك الصدد هو أن بناء السلام ينبغي أن يتم على الصعيد القطري. ولكن، لكي تكون منظومة الأمم المتحدة فعالة حقا، يجب عليها أن تعمل بطريقة أكثر تكاملا ومرونة وتنسيقا، ويجب عليها بالتأكيد إعطاء الأولوية للمنع وأدوات وعلامات الإنذار المبكر.

السيدة ميخيا بيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة في وقت مناسب جدا. وأود أيضا أن أعرب عن الشكر على عرض التقريرين (A/71/768 و A/71/792).

إن كولومبيا، بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، تؤيد البيان الذي أدلى به السيد تشو تاي – يول، رئيس لجنة بناء السلام. كما نؤيد بيان سلفه السفير ماشاريا كامو، الممثل الدائم لكينيا. ونقدر عمله وجهوده الدؤوبة الرامية إلى زيادة إظهار عمل اللجنة، مما يساعد على كفالة فعالية جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويرحب بلدي بعرض التقريرين، وبعد قراءة دقيقة، نرى مؤشرات مشجعة على التزام الدول الأعضاء بالنهوض بالمنظمة والآليات التي تمكننا من إحراز تقدم ملموس. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة دروس مستفادة، ذُكرت في التقرير، تبين لنا الطريق إلى الأمام.

الدرس الأول هو الممارسات الجيدة في الميدان. فالتقارير تشدد، بطريقة أو بأخرى، على قيمة التجارب الفردية في الميدان – ما يصلح وما لا يصلح – وعلى تفرد كل واحدة منها، وكيف يمكن الحصول على أفضل النتائج عندما تُراعى الظروف الخاصة لكل حالة على حدة.

وكولومبيا تدرك ذلك جيدا، إذ تبلورت مفاوضاتنا للسلام والاتفاقات الناجمة عنها، والجهود التي بذلتها الأطراف – الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – في شكل آلية ثلاثية مبتكرة تلبي الاحتياجات الملموسة للواقع الكولومبي.

لا توجد صيغ سحرية تنطبق على جميع الظروف، لكن الخبرة اكتسبت من خلال عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والهيئات الإقليمية. وكما سمعنا مرارا، فإن خبرات كخبرات الاتحاد الأفريقي ودول أمريكا اللاتينية تشكل مساهمات موضوعية لا يمكن تجاهلها.

إن مفهوم بناء السلام المستدام يكتسي أهمية بالغة لكولومبيا اليوم. إن اتفاق السلام لإنهاء الصراع الأقدم في نصف الكرة الأمريكي – الذي استمر لأكثر من خمسة عقود طويلة – يشمل آلية جديدة ثلاثية وفريدة يشيد بها التقرير. ونحن ممتنون على تلك الإشادة. والبعثة السياسية الخاصة، إلى جانب أطراف عملية – القوات المسلحة الثورية الكولومبية والحكومة – موجودة مع الأمم المتحدة وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن مفهوم الحفاظ على السلام للجميع، على النحو المبين في التقارير المقدمة اليوم، يتجاوز الكثير من المفاهيم التقليدية

للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج – مفهوم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الشهير – لأنه يشمل تحويل المناطق الريفية وإيجاد الفرص في تلك المناطق، التي كانت بؤرة النزاع في حالتنا لأكثر من نصف قرن، وبالتالي الاتجاه مباشرة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والركائز الثلاث المتمثلة في السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بمسألة التمويل المستدام والمستمر، فإن الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام في الحالات التي يهدد فيها السلام على الصعيد العالمي لا يمكن اعتبارها نفقات. بل إنها دائما استثمار يضع نصب عينيه مستقبل أجيال كاملة. وتبين التقارير هذا المسار بإبراز الإنجازات الإيجابية استنادا إلى النهج التي يمكن وصفها بأنها مخاطرة محسوبة وإشراك الجهات الفاعلة المحلية في بناء السلام وكذلك الحكومة، وملكية كل من الجهود ونتائجها، وكلها حاسمة الأهمية لذلك النشاط الوطني.

في تجربة بلدي مع البعثة السياسية الخاصة، التعبير عن الثقة في الملكية، الذي تلقيناه من خلال قرارات مجلس الأمن والأعضاء الآخرين في المنظمة لصرف الموارد، كان دائماً من أهم الجوانب التي أتاحت لنا المضي قدما في السعي إلى تحقيق سلام مستقر ومستدام على أساس تنفيذ الاتفاقات.

والمسألة الثالثة التي أود مناقشتها هي القضايا الجنسانية الشاملة. بصفتي الشخصية وكرئيس لمجموعة أصدقاء المساواة بين الجنسين، التي تضم في عضويتها ١٠٧ دول أعضاء متحدة لتحقيق ذلك الهدف، لا يمكنني أن أختتم بياني دون الإشارة إلى الإنجازات الهامة التي حققتها الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام. وبفضل هذه الاستراتيجية التوافقية، تمكنا العام الماضي من إدماج البعد الجنساني في أنشطة اللجنة من خلال السياسات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة وأهميتها في المناصب القيادية في منع نشوب النزاع وبناء السلام الطويل الأجل، وهو هدف حدده الأمين العام لنفسه وللبعثات في السنوات القادمة.

بالنسبة لكولومبيا، فإن الضحايا، وهم عادة من النساء، في صميم اتفاقها للسلام، ويبين انخراط الضحايا كمفاوضين في صياغة وتشكيل المنظورات الجنسانية في الاتفاقات التي تم التوصل إليها النتائج الجيدة التي يمكن تحقيقها حينما يتم إدماج الفئات الأكثر ضعفا، وهي النساء، في الحفاظ على السلام، الذي استغرقت الجهود المعقدة لتحقيقه جيلا كاملا.

وكما بدأت بياني بالقول، السلام لا يعتبر إنفاقا. وإنما، ينبغي أن ينظر إليه باعتباره استثمارا. أود أن أقول إن السلام سيكون دائما استثمارا يجب علينا المراهنة عليه بما في ذلك في أحلك الأزمات الإنسانية والتوترات الجيوسياسية الدولية. في تلك الأوقات الحالكة الظلمة، يبزغ الضوء.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة اليوم. ونعرب عن امتناننا للرئيسين الحالي والسابق للجنة بناء السلام، السفير تشو تاي – يول والسفير ماشاريا كاماو، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات وجهودهما النشطة على رأس اللجنة.

إن دعم بناء السلام في الأمم المتحدة أداة هامة لمساعدة الدول على التغلب على آثار النزاع ومنع تكراره. وفي ذلك السياق، فإن لجنة بناء السلام تضطلع بدور هام، لأنها في نفس الوقت هيئة استشارية حكومية دولية بشأن مسائل بناء السلام وكذلك منبر حيث تستطيع دوله الأعضاء الاستماع إلى آراء طائفة واسعة من المشاركين المدعوين بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمالها.

لقد شهد العام الماضي حدثا رئيسيا في مجال بناء السلام، وهو اتخاذ قرارين متطابقين من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن استعراض هيكل بناء السلام، القرار ٢٦٢/٧٠

والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على التوالي ونعتقد أن الأهداف والغايات طويلة الأجل لبناء السلام والحفاظ على السلام المنصوص عليها في القرارين إسهام إيجابي في الجهود الرامية إلى توفير دعم لبناء السلام في البلدان التي تحتاج إلى هذا الدعم.

وحقق القراران استخداما أوسع نطاقا لمصطلح ”الحفاظ على السلام“. فهذا المصطلح يرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف وغايات بناء السلام. ويشير إلى الحاجة إلى تحقيق السلام الدائم عن طريق القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع من خلال المصالحة الوطنية، وفي نهاية المطاف، من خلال الإنعاش وإعادة التعمير والتنمية. وفي إطار العمل على تنفيذ هذه الأهداف، من الأهمية بمكان أن ندرك جيدا أن المسؤولية عن السلام تقع على عاتق جميع الجهات الوطنية المعنية والحكومة والمجتمع والقطاع الخاص. إن نهجا شاملا وغير متحيز في تقديم المساعدات الدولية التي تراعي السياقات القطرية المحددة وحده من شأنه أن يسهم بفعالية في ذلك المجال.

وفي الوقت نفسه، فإن مبدأ الملكية الوطنية يجب أن يظل دائما في صميم بناء السلام والحفاظ على السلام. والملكية الوطنية تعني أن تجد الحكومات، بمراعاة احتياجات شعوبها، الأولويات والاستراتيجيات لبناء السلام. وتعني أيضا أن دور الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين في هذه العملية هو تقديم الدعم إلى البلدان، بموافقتها، عند الاقتضاء. ويجب أن يستند ذلك الدعم إلى مساعدة البلدان المتضررة على التغلب على النزاعات ومنع تكرارها.

ومن الأهمية بمكان إدراك الحد الذي تتوقف عنده المساعدات عن كونها عاملا تحفيزيا وتصبح مفروضة، وعدم تخطيه، لتصبح أساسا تدخلا في الشؤون الداخلية للدول. وهذا أمر غير مقبول. وفي الواقع، فإن التدخل الخارجي في شؤون الدول، بما في ذلك استبدال النظم المشروعة، هو الذي تسببت في العديد من النزاعات المدمرة. ونشدد على أن جهود بناء السلام أو المفاهيم المبتكرة لن تكون مفيدة طالما هناك إغراء بممارسة الضغط والتأثير على العمليات الداخلية في بلد يتمتع بالسيادة لخدمة الأغراض السياسية لجهات فاعلة معينة.

لقد كان العام الماضي عاما نشطا للغاية للجنة ولصندوق بناء السلام. فقد أظهرا مرة أخرى الدور الهام الذي يضطلعا به في تعزيز أهداف بناء السلام وتنفيذها.

كما يتضح ذلك من حالة التحسن العامة في نتائج برنامج الصندوق، فضلا عن زيادة الفعالية في تنفيذ مشاريعه الأساسية. وقد ورد ذلك في تقرير الأمين العام (A/71/792).وكان من المهم أيضا أن سعت معظم المشاريع إلى دعم المصالحة الوطنية، ومنع نشوب النزاعات وحلها، وحفز الحوار السياسي.

ونرى أنه من الأهمية بمكان تعزيز التفاعل بين اللجنة والصندوق.ويمكن للصندوق الاستفادة من خبرة اللجنة الواسعة، فضلا عن اتصالاتها مع الشركاء الذين يقدمون الدعم المالي والتقني والاستشاري للدول بعد انتهاء النزاعات. وقد أثبت الصندوق، بدوره، أنه آلية ممتازة لتمويل جهود بناء السلام في البلدان المتضررة، ويساعد على تحقيق الانتعاش والتنمية في هذه البلدان.ونعتقد أن استعراض اللجنة في العام الماضي لنتائج أعمال الصندوق في قيرغيزستان مثال إيجابي على هذا التفاعل، بموافقة الدولة المضيفة ومشاركتها.

ونعتقد أنه من المهم مواصلة تعزيز تعاون اللجنة والصندوق مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.ومن أجل التغلب على الأزمات في القارة الأفريقية بصورة فعالة، فإننا بحاجة إلى نهج يعتمد على الدور القيادي للأفارقة أنفسهم. وينبغي أن يكونوا هم من يحدد كيفية تسوية أي منازعات قد تنشأ، ثم تلقي الدعم الفعال من المجتمع الدولي.

كما أنه من المهم زيادة الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام.ويمكن أن يكون تبادل الآراء فيما البلدان

المضيفة بشأن أولويات بناء السلام، فضلا عن الشواغل، من الخطوات الهامة في هذا المجال.ويكتسي هذا التفاعل أهمية خاصة في المرحلة التي يتم فيها تسليم الولايات من عمليات حفظ السلام إلى الأفرقة القطرية، وعند تقليص الأمم المتحدة لبعثات حفظ السلام التابعة لها.

وفيما يتعلق بأهمية تمويل مشاريع بناء السلام، فإننا نعتقد أن هذا التمويل يتأثر تأثيرا مباشرا بالشفافية والمساءلة في استخدام الأموال.ونحن على ثقة بأن الأمين العام، في تقريره المقبل، سوف يقدم للدول الأعضاء خيارات مفصلة وواقعية.وفي رأينا أن هذه الخيارات يمكن أن تشمل تعزيز مجموعة الأدوات المتاحة للصندوق، فضلا عن زيادة اجتذاب المانحين المحتملين.

السيدة أماديو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نهنئ الممثل الدائم لجمهورية كوريا، السفير تشو تاي – يول، على رئاسته الحالية للجنة بناء السلام. ونعتقد أن هذه السنة بالنسبة للجنة قد بدأت بالفعل بداية قوية تحت قيادته.وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لكينيا، السفير كاماو، على قيادته الممتازة للجنة في العام الماضي.

قبل عام، اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن القرارين (٢٦٢/٧٠ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على الترتيب) اللذين أطلقا مفهوم الحفاظ على السلام، الذي تضمن تعريفا شاملا لبناء السلام يتجاوز فترة ما بعد النزاعات وينطبق على جميع مراحل النزاع: قبله وأثناءه وبعد انتهائه.ويعني ذلك أنه ينبغي أن تشارك جميع ركائز الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام، بما في ذلك عن طريق بذل المزيد لمنع اندلاع النزاعات العنيفة ومعالجة أسبابها الجذرية.

وتضطلع لجنة بناء السلام بدور هام في كفالة أن تدرك منظومة الأمم المتحدة بأسرها مدى الارتباط الذي لا ينفصم بين التنمية المستدامة والحفاظ على السلام.وقد حققنا بعض النجاح. ومنذ نيسان/أبريل الماضي، ما برح التأكيد على أهمية الحفاظ على السلام والدعوة إلى الربط بين الجهود المبذولة لتعزيز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان يتكرر مرارا وتكرارا، أبرزها خلال الاجتماع المشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام في حزيران/يونيه الماضي، وخلال الحوار الأخير الرفيع المستوى بشأن بناء السلام المستدام للجميع.

وأقرت الجمعية العامة بالدور الإيجابي الذي تضطلع به التنمية المستدامة في تخفيف العوامل المحركة للنزاعات وأهمية استجابة المنظومة ككل للحفاظ على السلام عندما اعتمدنا نتائج الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات في كانون الأول/ديسمبر.وقد شرعت لجنة بناء السلام في اتباع هذا النهج الذي يشمل المنظومة ككل في تشكيلاتها القطرية. ولنضرب المثال بسيراليون، التي كانت من أوائل البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وستقوم سيراليون بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العام المقبل، وتلتزم لجنة بناء السلام، من خلال قيادة كندا، بمساعدة حكومة سيراليون على إجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة.

وتعد مشاركة لجنة بناء السلام في ليبريا مثالا ساطعا آخر على الإسهامات التي يمكن للجنة والصندوق ومكتب دعم بناء السلام تقديمها، ولا سيما عندما يتمكنوا من العمل مع مجلس الأمن. ففي كانون الأول/ديسمبر، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام وضع خطة لبناء السلام من أجل دعم المرحلة الانتقالية في ليبريا.وتعمل صياغة تلك الخطة على الجمع بين حكومة ليبريا والأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمع المدني في سلسلة من التدريبات المثمرة التي لم ينتج عنها فقط خطة بناء السلام التي قدمت إلى مجلس الأمن في الشهر الماضي، بل وشكلت سابقة لأعمال مماثلة لبناء السلام في بلدان أخرى.

وأود أيضا الاعتراف بالعمل الممتاز الذي قام به صندوق بناء السلام خلال السنة الماضية.ويثير إعجابنا التفاعل المبتكر بين الصندوق ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مبادرات الشباب

والمبادرات الجنسانية، فضلا عن شراكته مع البنك الدولي في عمليات بناء السلام في اليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى.وفي جهوده المبذولة عبر الحدود على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، وتشاد والكاميرون، أدرك الصندوق فجوة هامة في تقديم المساعدة، ونحيي جهوده لمعالجتها حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

ويسر الولايات المتحدة أن ترى أن الصندوق قد تجاوز الالتزام المتعهد به على نطاق الأمم المتحدة بتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من الموارد لتمكين المرأة.فبهذا الإنجاز، يقدم الصندوق نموذجا ممتازا.ونشجع الهيئات الأخرى في المنظومة على أن تحذو حذوه.وإدراكا لهذه النجاحات، يمكننا أن نفعل المزيد.ففي وقت تزداد فيه الحاجة مع محدودية الموارد، يجب أن نعمل معا لتنشيط أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام.وينبغي أن تكون لجنة بناء السلام هي حلقة الوصل التي تجمع بين هيئات الأمم المتحدة والحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة، لكفالة أن نعمل جميعا بطريقة متسقة ومنسقة لبناء السلام المستدام.وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن مكتب دعم بناء السلام، بالاشتراك مع اللجنة، يمكن أن يضيف قيمة من خلال صياغة الرؤية الأساسية التي تربط بين أنشطة جهات التنسيق.وعموما، يتمثل هدفنا في وجود رؤية شاملة لبناء السلام، مما سيساعد الأمم المتحدة نفسها على إدماج عملها.

ولجنة بناء السلام في وضع جيد يمكنها من القيام بذلك، ويعد تجديد التزام أعضائها بالمشاركة بشكل شامل في بناء السلام، ليس فقط من خلال المنظورات القطرية، خطوة في الاتجاه الصحيح.ويمكن أن تستخدم اللجنة اجتماعاتها على وجه الخصوص لتدعو الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة لتقديم إحاطة عن جهود بناء السلام، ودعوة ممثلين من المؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى إلى المشاركة.

لقد بدأنا بداية جيدة.وقد عقدت اللجنة، خارج تشكيلاتها القطرية، جلسات أبرزت دورها الذي يضيف قيمة إلى دعم وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية.وقبل بضعة أسابيع، رتبت اللجنة استعراض بناء السلام الإقليمي في منطقة الساحل، وعقدت بالأمس مناقشة مفيدة بشأن بناء السلام في غامبيا.ويحدد هذا طريقة عمل جديدة توجه الانتباه إلى الحاجة إلى دعم البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات، وتحقيق الاستقرار، والأمن، والنمو المستدام.وعززت اللجنة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمع الدولي، ونشرت الوعي والمعلومات بشأن أفضل الممارسات.ويأتي هذا التحول في الوقت المناسب وسنوحد جميعا صفوفنا لتحديد أفضل طريقة لدعم خطة الأمين العام للإصلاح.ونود أن نرى مزيدا من هذه الجهود.

قد يبدو هذا بديهيا، إلا أننا لا نتكلم عن شيء سوى إصلاح الطريقة التي نظمت بها الأمم المتحدة على مدى عقود. وفي العام الماضي، عندما أيدت الدول الأعضاء بالإجماع خطة الحفاظ على السلام، فإنها قد أيدت طريقة جديدة للعمل، وهي بناء السلام، وإننا بحاجة إلى كسر الحواجز القائمة في الأمم المتحدة بحيث يركز الموظفون على التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية معا.ولتحقيق ذلك، نأمل أن يلقي استعراض الأمين العام للأمم المتحدة للعمل في مجال السلام والأمن نظرة على هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لضمان أن يتسم بأكبر قدر ممكن من الفعالية وأن يكون متكاملا عبر مجموعة أدوات الأمم المتحدة الإنمائية والأمنية.

ونتطلع إلى مناقشة اليوم وإلى مواصلة العمل مع جميع الحاضرين، وكذلك الأمين العام غوتيريش، ونائبة الأمين العام أمينة محمد، والأمين العام المساعد فرناندیث – تارانكو، لتعزيز السلام المستدام للجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.